دور عملة «البيتكوين» في تمويل الجماعات والتنظيمات الإرهابية

حسن محمد مصطفى
باحث مصري في شؤون الحركات الإسلامية

جميع الحقوق محفوظة © 2017
www.hafryat.com

All rights reserved © 2017
www.hafryat.com

مقدمة:

تشغل قضية التمويل أهميةً بالغةً، ومرتبةً متقدمةً، في سلم أولويات الجماعات والتنظيمات المتطرفة والعنيفة، وتسعى تلك التنظيمات، بشكلٍ حثيثٍ، إلى ضمان وجود الموارد المالية اللازمة والضرورية للقيام بالأنشطة والعمليات التي تنوي تنفيذها، وفي هذا الإطار؛ تسعى تلك التنظيمات إلى الحفاظ على موارد تتسم بالاستمرارية والتجديد، إضافة إلى تأمين عناصر الأمان والسرية، للحيلولة دون مصادرتها، أو تتبعها، من قبل الجهات الرسمية، والسلطات المحلية في مختلف الدول.

وقد ظهرت على السطح عملات جديدة إلكترونية افتراضية، لا يوجد لها رصيد فيزيائي، وبدأت في الانتشار بين مختلف دول العالم، وقبلت بها شركات كبرى كوسيلة للدفع والشراء؛ بل وبات لها شركات كبرى متخصصة في تداول تلك العملات، وقد وصل الاهتمام بتلك العملات الافتراضية، درجة صدور أكثر من ٢٠٠ مؤلف من موقع «أمازون» المتخصص ببيع الكتب، عام ٢٠١٤، وقد تباينت مواقف الدول والحكومات من تلك العملات، ما بين ممانعٍ لها، ومجرِّمٍ لتداولها، وما بين مترقبٍ بحذرٍ، وأخرى قبلت به وفرضت عليه الضرائب، وقد اتسع نطاق هذا الاستخدام والانتشار السريع للعملات الافتراضية، حتى ظهرت مؤشرات مهمّة على دخول الجماعات التكفيرية والإرهابية هذا المساق، وبدأت تلوح في الأفق ملامح خطورة هذا التوظيف السيء للعملة الافتراضية (البتكوين)، ليكون أبرز العملات الافتراضية، وأكثرها انتشاراً.

وكتب أحد المقربين من تنظيم داعش، ويدعى «تقي الدين المنذر»، مقالة بعنوان «**بيتكوين وصدقة الجهاد**»، حدّد فيها الأحكام الشرعية لاستعمال «البتكوين»، مشدداً على ضرورة استعمالها لتمويل الأنشطة الجهادية. وجاء في الوثيقة؛ أنّ البتكوين تمثّل حلّاً عمليّاً للتغلب على الأنظمة المالية للحكومات «الكافرة»، وشرح كيفية استخدام هذه العملة الافتراضية، وإنشاء الحسابات المالية على الإنترنت، ونقل الأموال دون لفت انتباه أحد، على اعتبار أنّ المتبرع لا يستطيع تحويل أموال لشخص مشتبهٍ به، أو موضوع على لائحة الإرهاب، لكنّه يستطيع التحويل إلى حساب رقمي لا يعلم أحد من يملكه. وعكست الوثيقة خبرةً كبيرةً لدى كاتبها في المعاملات المصرفية، والإجراءات القانونية، وحتى في المنظومة الهيكلية للبيتكوين، وكيفية عملها. «لا يمكن للمرء إرسال حوالة مصرفية لمجاهد، أو من يشتبه في أنّه مجاهدٌ، دون أن تكون الحكومات الكافرة الحاكمة اليوم على علم بها، والحل المقترح لهذا هو ما يعرف باسم «البتكوين»، لإعداد نظام للتبرع مجهول تماماً، ويمكّنك من أن ترسل الملايين من الدولارات على الفور، وستصل مباشرة إلى

جيوب المجاهدين».

في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠١٥، تداول الإعلام الفرنسي بياناً لقراصنة يطلقون على أنفسهم «Ghostsec»، ويقولون إنّهم تابعون لمجموعة القراصنة الشهيرة «أنونيموس»، بشأن امتلاك تنظيم داعش حسابًا بهذه العملة الافتراضية، يناهز ٩٢٩٨ بيتكوين، أي ما يعادل ٣ ملايين دولار، وهو ما أجّج المخاوف من إمكانية إقدام داعش على استخدام هذه العملة الافتراضية (البتكوين)، لتكون عملة آمنة للحصول على تمويل سرّي ومشفَّر، وتمويل العمليات الإرهابية.

زاد من تلك المخاوف، ورود العديد من التقارير التي تشير إلى توجّه التنظيمات المتطرفة نحو استخدام «الإنترنت المظلم»، الذي يتميز بالسرية والخصوصية، وصعوبة التعقّب، وصعوبة تحديد هوية المستخدمين، الذي يمكن أن يمثل أداة نموذجية لإخفاء انشطة الجماعات والتنظيمات المتطرفة، وتداول العملات الافتراضية بشكلٍ آمنٍ، وبعيد عن أعين الرقابة والسلطات المحلية.

وفي هذا السياق، تنقسم تلك الورقة إلى أربعة محاور رئيسة، إضافة إلى مدخل مفاهيمي نظري، يوضح المفاهيم المستخدمة في الورقة وتعريفاتها؛ حيث تتناول الورقة تحديد مفاهيم (الأوعية - العملات الافتراضية «Virtual currencies» – التطرف - الإرهاب)، فيما يتناول المحور الأول دراسة العملة الافتراضية (البتكوين)، ونشأتها، وتطورها، والفرص المتاحة من خلالها، وكذلك التحديات والمخاطر التي تمثلها تلك العملة، ويسعى المحور الثاني من تلك الورقة إلى الوقوف على خريطة تمويل الجماعات المتطرفة، وموقع البتكوين منها، لمحاولة الوقوف على مدى إدراك وتوظيف الجماعات المتطرفة للعملة الافتراضية البتكوين، ثم تفرد الورقة مساحةً، في محورها الثالث، للحديث عن العوامل الدافعة والمساعدة في استخدام البتكوين لدى الجماعات المتطرفة، وينصب هذا المحور على دراسة ما يسمى «الإنترنت المظلم»، على أنّه أحد أهم عوامل تشجيع الجهات الخارجة عن القانون، وغير الشرعية، على تداول العملات الافتراضية بشكلٍ مشفّر، ثم يبحث المحور الرابع مستقبل تمويل جماعات العنف والتطرف في ضوء البتكوين، والمحددات المحورية في مستقبل العلاقة بين تمويل التطرف، وازدهار العملة الافتراضية البتكوين وتطويرها، وصولاً إلى خلاصة البحث، والتوصيات التي خرجت بها الورقة في هذا الصدد.

وتبرز أهمية تلك الدراسة، في كونها تطرق مجالات دقيقة في تمويل العنف وجماعاته المتعددة، وتسعى إلى تلمّس مدى إمكانية توظيف تلك الجماعات للميزات النسبية، التي تتيحها تلك العملات الافتراضية؛ من سريةٍ كبيرةٍ، وخصوصيةٍ بالغةٍ في التعامل النقدي بين الأفراد، مع وضع تصورات لمستقبل تلك العملات، وإمكانية توظيفها من قِبل الحركات والجماعات الردايكالية الإسلامية العنيفة، ووضع التوصيات

والخلاصات المهمة لمواجهة هذه الظاهرة، والحدّ من آثارها السلبية.

أولاً: تحديد المفاهيم والمصطلحات:

من الأهمية بمكان تحديد المفاهيم المستخدمة في هذه الورقة، وتحديد مدلولاتها وتعريفاتها التي تحملها، وهناك سبيلان في التعامل والنظر إلى المفاهيم والمصطلحات: أولها: التعامل مع المصطلح على اعتباره الوعاء الذي يوضع فيه المضمون، أو على أنّه أداة تحمل رسالة المعنى، فسنجد صلاح وصلاحية الكثير من المصطلحات والألفاظ الاصطلاحية لأداء دور «الأوعية» «والأدوات»، على امتداد الحضارات المختلفة، والأنساق الفكرية المتعددة، والعقائد والمذهبيات المتميزة. وهنا سنكون أمام المعنى الدقيق والصادق لعبارة: «إنّه لا مشاحة في الألفاظ والمصطلحات» الشائعة على ألسنة المثقفين والعلماء والمفكرين.

السبيل الآخر: هو النظر إلى تلك المصطلحات والألفاظ من زاوية «المضامين» التي توضع في أوعيتها، ومن حيث «الرسائل الفكرية» التي حملتها (الأدوات، المصطلحات) فسنكون بحاجة ماسة وشديدة، إلى ضبط معنى هذه العبارة، وتقييد إطلاقها، وتحديد نطاق الصلاح والصلاحية، التي يشيع عمومها من عموم ما تحمل من ألفاظ[1].

ومن هنا، نسعى إلى تعريف عدد من المصطلحات والألفاظ التي وردت في الدراسة، وتحديد مفهومها ودلالتها، المراد توظيفها في سياقها. والمضامين التي تحملها تلك المصطلحات، خاصّة أنّ الورقة تتناول مجالاً دقيقاً وحديثاً، يتعلّق بمخرجات الحداثة وثورة المعلومات، وهو مجال دقيق يحتاج إلى ضبط للمفاهيم المستخدمة، وتوضيح للمضامين المبتغاة.

١ـ الأوعية:

أوعية: جمع، مفرده: وِعاء، وهي: ما يُجْمَعُ فيه الشّيءُ ويحْفظه[2]، والمقصود هنا: الوعاء الذي يحمل القيم الاقتصادية، والموارد المالية لجهة، أو حركة، أو تنظيم ما، وسينصب هذا المصطلح على توصيف الـ «بيتكوين»، وشرحه على اعتبار أنّه مقصد الدراسة ومحورها.

ويعدّ «البتكوين»، بما أنّه أحد أنجح نماذج العملات الافتراضية، وعاءً للقيم الاقتصادية بشكل عام، وحاوياً لها، حيث يمكن تحويل البتكوين إلى العملات الأخرى المختلفة، كالدولار واليورو، إضافة إلى

1- د. محمد عمارة، "قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية «، القاهرة، دار الشروق، ط 1، 1993، ص ص 5- 6.

2- أ.د أحمد مختار عمر، "معجم اللغة العربية المعاصرة «القاهرة، العالم الكتب، ج 3، 2008، ص 2469.

أنّه يملك القوة الشرائية، ويملك القيمة التي تجعله وعاءً يمكن أن يحمل قيم ومضامين لكميات من النقود والعملات المختلفة.

وتتطلب دراسة النقود الافتراضية (virtual currency)، تحديد معنى النقود، التي يقصد بها: المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية، والوسيلة، والأداة، التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع حاجاته، إضافة إلى أنّها أداة لسداد الالتزامات[٣].

٢ـ العملات الافتراضية (Virtual currencies):

يعرّفها البنك المركزي الأوروبي بأنّها: التمثيل الرقمي للقيمة، التي لا تخضع للبنوك المركزية والسلطة العامة، ولا ترتبط بالعملات الورقية، ويقبله الأشخاص العاديون، أو الاعتباريون، وسيلةً للدفع، ويمكن تحويلها، أو ادّخارها، وتداولها إلكترونياً[٤].

وقد ظهرت العملات الافتراضية، في بداية الأمر، على يد عالم الرياضيات الأمريكي، دافيد شوم (David Chaum)، عام ١٩٨٧؛ حيث اخترع ما يسمى ديجي كاش (Digi Cash)؛ وهي نقود إلكترونية مشفَّرة، وهو التطور الذي لفت الأنظار إلى إمكانية وجود عملات مشفرة وغير مركزية، ولا يمكن تعقبها، مدعومة من قبل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى[٥].

وهي نمط جديد من العملة، يصلح لاتخاذه نقداً عالمياً وأممياً، في زمن «العولمة»، فقديماً، في زمن النقود الذهبية، كانت عملية الشراء والدفع تتم بقِطع من الذهب؛ فقد اتخذ الناس «المعدن الأصفر» معادلاً عاماً لقيم السلع جميعاً، فهو السلعة التي في قليل من وزنها تُخْتَزَن قيمة (تبادلية) كبيرة، كما أنّها قابلة للصهر والتجزئة، ولا تفقد قيمتها، ولا تتلف، مع مرور الوقت. ثمّ حلّ النقد الورقي محلّ النقد الذهبي، وكان نائباً عنه، وممثلاً له، وللدولة سلطة إصداره. أما التجارة الدولية (تبادل السلع بين الدول والأمم)، فظلت تتم باستخدام السبائك الذهبية، إلى أن حلّت العملات الورقية (العالمية)، وفي مقدَّمتها الدولار، محلّ تلك السبائك.

الآن، ولأسباب اقتصادية موضوعية، شرعت «النقود الإلكترونية» تحلّ محلّ «النقود الورقية»، لكن

3 - د خليفة عيس، "التغيرات في قيمة النقود... الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي"، عمان، دار النفائس، ط 1، 2011، ص 15.

- 4Baron Joshua et al.National Security Implications of Virtual Currency:Examining the Potential for Non-state Actor Deployment.RAND Corporation.availble at: http//:www.rand.org/pubs/research_reports/RR1231.html

-5See David Chaum, "Blind Signatures for Untraceable Payments," in David Chaum,Ronald L. Rivest, and Alan T. Sherman, eds., Advances in Cryptology: Proceedings of Crypto 82, Berlin: Springer-Verlag, 1983, pp. 199–203.-

هذا «النفي» للنقد الورقي بالنقد الإلكتروني (الرقمي)، كان جدلياً؛ فالنقد الإلكتروني ألغى النقد الورقي، واحتفظ به، في الوقت نفسه، وهذا ما سمح بتعريف «النقود الإلكترونية» على أنّها: «مرادف إلكتروني للنقود التقليدية (الورقية)»، إنّها رصيدٌ نقديٌّ (ورقي)، مُحمَّل إلكترونياً في «بطاقة بلاستيكية ممغنطة (ذكية)»، تصدرها بنوك تقليدية، أو بنوك افتراضية Online Bank[٦].

٣- التطرف:

يُعدُّ مفهوم التطرف من المفاهيم التي يصعب تحديدها، أو حتى إطلاق تعميمات بشأنها، نظراً إلى ما يشير إليه المعنى اللغوي للتطرف، من تجاوز لحدّ الاعتدال، وهذا الحدّ نسبي، يختلف من مجتمع إلى آخر، وفق العادات السائدة في المجتمع.

ويعرَّف التطرف على أنّه: «اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً، يتّسم بالقطيعة، في استجاباته للمواقف الاجتماعية التي تهمه، الموجودة في بيئته التي يعيش فيها، وقد يكون التطرف إيجابياً في القبول التام، أو سلبياً في اتجاه الرفض التام، ويقع الاعتدال في منتصف المسافة بينهما»[٧].

كما يعرَّف بأنّه: «التحوّل من مجرد فكر إلى سلوك ظاهري أو عمل سياسي، يلجأ عادة إلى استخدام العنف (Violence) وسيلةً إلى تحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفكر المتطرف، أو اللجوء إلى الإرهاب النفسي، أو المادي، أو الفكري، ضدّ كلّ ما يقف عقبة في طريق تحقيق تلك المبادئ والأفكار التي ينادي بها هذا الفكر المتطرف»[٨].

وأيضاً، يعرّفه البعض، بأنّه: «مجاوزة العدو الغلوّ في الدين»، وهو التصلّب فيه، والتشدد حتى مجاوزة الحدّ، فهو مجاوزة الاعتدال في الأمر[٩]، ومن أهم أسباب التطرف الديني: سوء فهم الدين، والتعصب للرأي، وعدم الاعتراف بالرأي الآخر، خاصّة في الأمور الاجتهادية، فبسبب سوء الفهم والتعصب للرأي، يجعل المتطرف الأمور الاجتهادية أموراً مقطوعة، ليس فيها إلّا قولٌ واحد، هو قوله ورأيه.

ويبدو واضحاً أنّ حدود التطرف نسبية، وغامضةً، ومتوقفةً عند حدود القاعدة الاجتماعية والأخلاقية التي يلجأ المتطرفون إلى ممارساتها؛ إذ إنّ التطرف ظاهرة مَرضَيَّة بكلّ معنى الكلمة، فالتطرف، في

---

6 - جواد البشيتي، النقود الإلكترونية... ثورة نقدية تقرع أبواب القرن الحادي والعشرين!، الحوار المتمدن، العدد 4419، (2014/4/9). على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=409526

7 - سمير نعيم أحمد، "المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني"، في كتاب "الدين في المجتمع العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، 1990، ص ص 217- 218.

8 - محمد أحمد بيومي،»ظاهرة التطرف، الأسباب والعلاج»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 5.

9 - د. محمد طاهر منصوري، ظاهرة التطرف الديني والفكري في المجتمعات المسلمة وأثرها على الوحدة والتنمية، (2010/4/27) الوسطية.

جوهره، حركةٌ في اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الأخلاقية، لكنّها حركة يتجاوز مداها الحدود التي وصلت إليها القاعدة، وارتضاها المجتمع. إنّ هذا يشكّل صعوبةً جمّةً؛ إذ يصعب تحديد من أين يبدأ التطرف؟ وأين ينتهي؟ فالمتطرف يبدأ، كما يبدأ سائر الناس، من موقفه من القاعدة الاجتماعية وفي اتّجاهها الصحيح، ولا يمكن، في هذه المرحلة، مؤاخذته؛ لأنّه يتحرك مع القاعدة الاجتماعية وفي اتجاهها، بينما يمكن للدولة أن تؤاخذ المجرم، أو تحاسبه، من اللحظة الأولى لنشاطه؛ لأنّها تعدّه حركة في اتجاه مضاد للقاعدة الاجتماعية. ومن الصعوبة كذلك تحديد اللحظة التي يتجاوز فيها المتطرف حدود الحركة المقبولة اجتماعياً، التي يمكن عندها فقط وصفه بالتطرف والغلو.

ففي حالة التطرف الديني؛ يكون الفرد متديناً عادياً، يأخذ نفسه بتعاليم الدين ومبادئه، ويدعو الناس إلى الأخذ بذلك، وهو، حتى هذه اللحظة، يدعو إلى شيء لا يملك المجتمع إزاءه إلّا التعبير عن الرضا والتشجيع. هذا الداعية غالباً ما يواصل مسيرته نحو التشدد مع نفسه أولاً، ومع النّاس، ثم يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام قاطعة بالإدانة على من لا يتبعه في مسيرته، أو دعوته، وقد يتجاوز ذلك إلى اتخاذ موقف ثابت ودائم من المجتمع، ومؤسساته، وحكومته، يبدأ هذا الموقف بالعزلة والمقاطعة، حتى يصل إلى إصدار حكم فرديّ على ذلك المجتمع بالردّة والكفر، والعودة إلى الجاهلية. ثم يتحول هذا الموقف الانعزالي، عند البعض، إلى موقف عدواني يرى معه المتطرف أنّ هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب إلى الله وجهاد في سبيله؛ لأنّ هذا المجتمع، في نظر المتطرف، هو مجتمع جاهل منحرف، لا يحكم بما أنزل الله. هنا يتدخل المجتمع لوضع حدٍّ لهذا التطرف ومصادره، بالنظر إليه كنشاط يصل بصاحبه إلى الاصطدام بالعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساء هؤلاء استخدام تفسيرهما، ودعاهم هذا إلى الاعتداء على حقوقٍ ليست لهم، وإلى تهديد أمن الأفراد وحرياتهم أو حقوقهم[١٠].

٤- مفهوم الإرهاب:

يشكّل مفهوم الإرهاب أحد أبرز المصطلحات التي حظيت باهتمامٍ واسعٍ، وجدالٍ أوسع، حتى أنّنا، حتى الآن، لا نجد تعريفاً محدّداً للإرهاب ومستوياته، وأطرافه، وضوابطه، كما أنّه يحتلّ حيزاً كبيراً من اهتمام فقهاء القانون الدولي، والقانون الجنائي، لما تشكّله هذه الظاهرة من خطر جسيم على المجتمع، بما يخلّفه من ضياع للأمن، وتدمير للممتلكات، وانتهاك للحرمات، وتدنيس للمقدسات، وقتل، وخطف للمدنيين الآمنين، وتهديد لحياة كثيرين منهم[١١].

10- مفهوم التطرف، موسوعة مقاتل الصحراء.

11- د. صالح عبد القادر صالح، «قراءة في كتاب الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية للدكتور ادونيس الفكره»، صحيفة الرأي العام، 14 أغسطس 2014.

وبمراجعة معنى الإرهاب؛ نجده يأتي في اللغة العربية من الفعل (رَهب، يُرهب، رَهبةً) أي خاف، ورهبه أي خافه، والرهبة هي الخوف والفرع، هو راهب من الله: أي خائف من عقابه، وترهبه أي توعده[١٢]. أما في القرآن الكريم فينصرف معنى الإرهاب إلى ما ورد في الآيات القرآنية، التي تأتي بمعنى الفزع والخوف، والخشية، والرهبة من عقاب الله تعالى، فقد ورد في قوله تعالى: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ}[١٣]، وجاء أيضًا: {إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ}[١٤]، وورد أيضًا: {إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا}[١٥].

كما يأتي الإرهاب في القرآن الكريم، بمعنى الردع العسكري؛ فقد ورد: {تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ}[١٦]، وجاء أيضاً: {وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ}[١٧]. أمّا في اللغات الأخرى؛ فإنّ الإرهاب يأتي بمعنى رعب ((Terror، ويعني خوفاً، أو قلقاً متناهياً، أو تهديداً غير مألوف وغير متوقع، وقد أصبح هذا المصطلح يأخذ معنى جديداً في الثلاثين عاماً الأخيرة، ويعني استخدام العنف، وإلقاء الرعب بين الناس.

أما الإرهابي، فمعناه: من يلجأ إلى العنف غير القانوني، أو التهديد به، لتحقيق أهداف سياسية، سواء من الحكومة، أو الأفراد والجماعات الثورية المعارضة[١٨].

والملاحظ أنّ تحديد مفهوم الإرهاب تقابله الكثير من الصعوبات؛ حيث اختلفت الدول في تحديد هذا المفهوم، لكن، بشكل عام، يمكن تحديد المقصود بالإرهاب، بأنّه: الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى شخصٍ ما الإحساس بالخوف من خطرٍ ما بأيّة صورة.

الإرهاب يكمن في تخويف الناس باستخدام أعمال العنف[١٩]. والإرهاب هو الاستعمال العمدي والمنتظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب، بقصد تحقيق أهداف معينة. والإرهاب عملٌ بربري شنيع، هو

12- ابن منظور المصري، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت للطباعة والنشر، 1995، ص 1374.

13- سورة البقرة، الجزء الأول، آية (40).

14- سورة النحل، الجزء الرابع عشر، آية (51).

15- سورة الأنبياء، الجزء السابع عشر، آية (90).

16- سورة الأنفال، الجزء العاشر، آية (60).

17- سورة الأعراف، الجزء التاسع، آية (116).

18- د. إمام حسنين عطا الله، الإرهاب البنيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، 2004، ص 97.

19- Philip Jenkins, ***Images of Terror, What We Can andCan't Know about Terrorism***, New York: Walter de Gruyter, Inc., 2003, p. 12.

عمل يخالف الأخلاق الاجتماعية، ويشكّل اغتصاباً لكرامة الإنسان[٢٠].

وبشكل عام، تُعد ظاهرة الإرهاب المتزايدة في العالم، من أخطر أشكال التهديدات الأمنية التي تواجه الدول؛ لأنّها تستهدف، في جانب مهمّ منها، أمن واستقرار ومستقبل مجتمعاتها، سيما إذا جمع الفعل الإرهابي بين مطامع وأهداف القوى الخارجية، التي لا تريد استخدام أدواتها المباشرة، إنّما تعتمد على محركات تتولى خلق الأزمات داخل الدول المستهدفة، أو استغلال حدودها، أو الظروف السياسية المحيطة. وفي أحيان أخرى، تفرق نسيج المجتمع داخل تلك الدولة، وقد يشجع الإرهاب فئة من فئات المجتمع على سلوك يلحق الضرر بالمجتمع، ما يهدّد سلامته، بما في ذلك استخدام العنف، وصولاً إلى تحقيق أهداف سياسية أو مصالح فئوية، قد تنعكس، في جانب منها، لتقدم خدمة لأطراف خارجية، إقليمية أو دولية، كما أنّ خطورة الإرهاب تزداد أيضاً بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من المنظمات الإرهابية، التي تمارس الإرهاب الذي ينطوي على عنفٍ غير محدودٍ، وغير مقيّدٍ بقانونٍ أو بأخلاقٍ. وبالنظر إلى تعقّد تنظيم وسرية نشاط هذه التنظيمات الإرهابية، هذا فضلاً عن تطور ما تستخدمه هذه التنظيمات من أسلحةٍ ومعدات. وللجريمة الإرهابية آثار عديدة؛ حيث تؤثر هذه الجريمة في بناء أيّ مجتمع؛ بسبب تأثيراتها التي تصيب كلّ فردٍ من أفراده، سواء كان ذلك بخسارة ضحايا أبرياء، أو معاناة الأسر في هذا المجتمع، الأمر الذي يهدّد تماسك المجتمع واستقراره[٢١].

ونقصد بمصطلح الجماعات الإرهابية هنا: تلك الجماعات والتيارات والتنظيمات التي تعمل فرادى، أو بشكل جماعي، على استخدام العنف بكافة أشكاله لتحقيق أهدافها، والتي تتورط في عمليات القتل والتفجير، بناءً على الدين أو العرق أو المذهب، والمثال الأوضح لتلك الجماعات: هي القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف إعلامياً باسم «داعش».

النقود .. التطور التاريخي:

في بداية الأمر، كانت السلع المختلفة تعدّ نقوداً، أو بمثابة النقود في عمليات المقايضة؛ كالحيوانات والجلود والحبوب والمعادن، فكانت بداية النقود بالسلعة، أو بعملية مقايضة، بمعنى مبادلة سلعة بسلعة، دون أن يفصل فيها بين طرفي الشراء والبيع أيّ فاصلٍ آخر، فكان الذي يحوز شيئاً لا يحتاج إليه، أو حاجته

---

[20]- Paul Wilkinson, ***Terrorism Versus Democracy: The Liberal State Response***, London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2011, p. 24.

[21]- علي بن فايز الشهري، "مكافحة الإرهاب: آثار الإرهاب السياسية والأمنية"، الملتقى العلمي حول الإرهاب وأثره على الأمن والسلم العالمي، الرباط، 14- 16 نوفمبر 2014.

إليه قليلة، ويريد شيئاً آخر بحوزة شخص ثانٍ، يستطيع أن يقايض هذا الشخص الثاني، بالتّالي، أصبحت المقايضة هي الصفة الأولى للمبادلة والتجارة، ومع تطور العلاقات بين الأفراد، تحول الأفراد إلى ما يسمى «النقود السلعة»؛ وهو سلع معينة يتم تبادل السلع والخدمات بواسطتها؛ كالإبل والأغنام، والملح، والسمك، والصوف، وبعدها تم استخدام أنواع اخرى من السلع المعدنية؛ كالبرونز، والذهب، والفضة، والنحاس، ثم أعقب ذلك المعادن النفيسة التي يتم تداولها كنقود، واقتصرت عملية الصكّ على السلطات العامة والولاة، وبمرور الوقت، تزايد الطلب على المعادن النفيسة في صورة استعمالات غير نقدية، ما أدّى إلى انخفاض المعروض منها، وارتفاع قيمة المعادن السلعية (قيمتها كمعدن لا كنقود)، عن قيمتها القانونية أو الرسمية، وهو ما جعل الأفراد يلجؤون إلى صهرها، وتحويلها إلى سبائك، إضافة إلى تزايد انتشار الغشّ في وزن المعادن، وتعرض حامليها إلى النهب والسلب، ما اضطر حامليها إلى إيداعها لدى من يأتمنونهم، مقابل الحصول على تعهدٍ كتابيٍّ، وكان هذا إيذاناً بظهور النقود الورقية، ونظراً إلى المخاطر التي تعرض لها التجار؛ من حمل كميات كبيرة من المعادن النفيسة، فقد لجؤوا إلى إيداع هذه النقود المعدنية لدى الصيارفة، وغيرهم، مقابل سندٍ يعطى لصاحب الوديعة. ومن هنا نقول: إنّ النقود الورقية تصنع عادةً من الورق، وهي عبارة عن شهادات وإيصالات إيداع قابلة للتداول، ويعادل مقدارها مقدار ما تحتوي من المعدن النفيس، أو وحدة العملة السلعية، وقد مرّ هذا النوع من النقود بثلاث مراحل أساسية، هي:

- **مرحلة النقود الورقية النائبة:**

وهي شهادات أو صكوك ورقية، تمثل كمية من الذهب أو الفضة، مودعة سواء على شكل نقود أو سبائك، وتمتاز بتداولها، دون انتقال الذهب والفضة من الخزانة، إضافة إلى سهولة حملها.

- **مرحلة النقود لورقة الوثيقة:**

ويطلق عليها اسم «البنكنوت»، وتحمل تعهداً بالدفع عند الطلب، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرصيد الذهبي.

- **النقود الورقية الإلزامية:**

وهي التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية، كفترة الحروب، ولا يقابلها رصيد معدني، ثم تطورت النقود الورقية إلى ما يسمى بالنقود المصرفية، وهو عبارة عن الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك التجارية، فهي نقود تخلقها المصارف التجارية، بالتالي، تعدّ ديوناً عليها، واعترافاً منها بمديونيتها للأفراد المودعين، وتجب الإشارة إلى أنّ ملكية الودائع، تنتقل بواسطة الشيك[٢٢].

22- الشيك: وهو محرر بموجبه يطلب الساحب من المسحوب عليه (أحد البنوك عادة) أن يدفع مبلغاً للساحب نفسه، أو لطرف ثالث، وهو لا يعدّ نقوداً؛ بل مجرد وسيلة، أو أداة تضمن أمراً بدفع مبلغ من النقود.

وقد وصل الأمر إلى ظهور ما يسمى بالنقود الإلكترونية، وهي مجموعة من البروتوكولات أو التواقيع الرقمية، التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحلّ محلّ تبادل العملات التقليدية[٢٣]، بالتالي، تعدّ المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية. وللنقود الإلكترونية عدة أشكال، منها: البطاقات الممغنطة، أو البطاقات المبرمجة، أو المحفظة الإلكترونية، أو الشيك الإلكتروني[٢٤].

المحور الأول

البتكوين .. التطور والفرص والمخاطر

هي عملة إلكترونية يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى، مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها: أنّ هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكلٍ كاملٍ، يتم تداولها عبر الإنترنت فقط، دون وجودٍ فيزيائيٍّ لها. كما تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيميةٍ مركزيةٍ تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها، كأيّة عملةٍ أخرى، للشراء عبر الإنترنت، أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية[٢٥].

وتتميز البتكوين بخصوصيتها الشديدة، فلا توجد جهة ما مسؤولة عن إصدارها، أو نشرها، كما أنّها لا تخضع لرقابة سلطة عامّة في أية دولة، ولا يمكن تعقبها أو التعرف على الأفراد المتعاملين بها، إضافةً إلى أنّها تتميز بالسرعة الفائقة في المعاملات المالية؛ حيث يمكن تحويل الأموال إلى محفظة المتداول في ثوانٍ قليلة، بشكلٍ سريٍّ، وتصعب معه المراقبة والتعقب.

وتعدّ الميزة الأهم لعملة البتكوين: أنّها مجهولة، فنظامها الشبكي اللامركزي يجعل من الصعوبة بمكان تتبع عمليات الشراء والبيع التي تتم عبرها. ويتم إصدارها من خلال عملية يطلق عليها «تعدين البتكوين» (Bitcoin Mining)، يحتاج المستخدم فيها إلى حلّ مجموعة من الألغاز (الخوارزميات)، لكشف سلسلةٍ طويلةٍ من الأرقام والحروف، تميل إلى التعقّد، كلّما ارتفعت الكمية التي يصدرها، بعدها يتمكّن من إصدار العملة، وتحويلها إلى أصل في محفظةٍ ماليةٍ إلكترونيةٍ، يتم استخدامها، بعد ذلك، عبر شبكة الإنترنت، مثلها مثل أيّة عملة في العالم، وغالباً ما تكون تحت أسماء مستعارة، لكنّها لا تمتلك خصائص العملة الحقيقية (الورقية) نفسها، فضلاً عن غياب أيّ غطاءٍ قانونيٍّ لها.

23- تعريف شركة إيرنست أند يونغ، متاح على الرابط: http://www.ae.itep.ey/CommNet/EducationalCenter/arabic/default.asp

24- د خليفة عيس، «التغيرات في قيمة النقود ... الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي»، مرجع سابق، ص 25.

25- Brittemira Abdi :Future Currency ..Is Bitcoin here to stay?A case study on the cryptocurrency, Bitcoin. Un-published Master Thesis. Department of Real Estate & Construction Management. Stockholm 2014.

عندما يتم توليد مجموعة جديدة من القطع النقدية لدى كلّ مستخدم، يتم توزيع هذه المبالغ وفق خوارزمية معينة، بحيث لا يمكن أن تصل القيمة الكلية لعملات «بيتكوين»؛ الموجودة في السوق لأكثر من ٢١ مليون بيتكوين، كما يحصل المستخدمون أصحاب قوة المعالجة الأعلى، على حصةٍ أكبر تتناسب مع مدى إنتاج أجهزتهم من العملات[٢٦].

ويقول القائمون على «بيتكوين»: إنّ الهدف من هذه العملة، التي تم طرحها للتداول للمرة الأولى عام ٢٠٠٩، هو تغيير الاقتصاد العالمي بالطريقة ذاتها، التي غيرت بها الويب أساليب النشر[٢٧].

أولاً: خصائص البتكوين:

تتميز عملة «البتكوين» بعدة خصائص، تجعل منها مجالاً لاهتمام كافة التنظيمات والحركات الخارجة عن القانون، وجماعات الجريمة المنظمة، من بين تلك الخصائص:

- **عدم الكشف عن الهوية:**

يتيح التعامل عبر العملة الافتراضية «البتكوين»، إخفاء هويتك؛ حيث لا يتطلب إجراء العملية التحقق من شخصيتك لإتمامها، ولا يتطلب تنفيذ عمليات الشراء والبيع الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات شخصية.

- **الانتشار العالمي:**

تتميز عملة «البتكوين» بالقدرة على التعامل مع أيّ أفراد أو جهات في مختلف العالم؛ حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان إلى أي مكان آخر، وبأي قيمة.

- **السرعة الفائقة في إجراء المعاملات:**

من السمات المميزة للتعامل بالعملة الافتراضية «البتكوين» عنصر السرعة، والعمليات الهائلة تتم بين مختلف مناطق ودول العالم، في مدة زمنية لا تتعدى الثواني المعدودة.

- **الأمن والتحكّم:**

26- ما هي عملة (Bitcoin) الإلكترونية؟ البوابة العربية للأخبار التقنية، متاح على الرابط: http://gl.goo/nISY4E

27- درب «داعش» الافتراضي لتمويل هجماته الإرهابية، موقع روسيا اليوم، (26/ 11/ 2015)، متاح على الرابط الآتي: https://gl.goo/UFrt4b

يمتلك مستخدمو البتكوين تحكّماً كاملاً في معاملاتهم، من المستحيل للتجار أن يفرضوا عنوة رسوماً غير معلنٍ عنها، أو غير مرغوبٍ فيها، كما يمكن أن يحدث مع وسائل الدفع الأخرى، فمدفوعات البتكوين يمكن أن تتم دون أن يتم دمج أو ربط المعلومات الشخصية بالمعاملة، وهذا يمنح حماية فائقة ضدّ سارقي الهويات، ومستخدمي البتكوين يمكنهم، أيضاً، حماية أموالهم من خلال النسخ الاحتياطي والتشفير[٢٨].

- **انخفاض تكلفة الاستخدام:**

تتميز المعاملات والتحويلات بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الأموال؛ حيث لا تمرّ تلك الأموال الافتراضية عبر المؤسسات المصرفية، أو الجهات المالية (الدولية والمحلية)، إنّما تتم المعاملات مباشرة بين المستخدم والآخر، دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع التكلفة[٢٩].

- **سهولة الاستخدام:**

أيّاً كان النظام الذي يتم استخدامه، ينبغي أن يكون سهلاً بالنّسبة إلى الأفراد الذين لا يمتلكون خبرات تقنية، وهنا نجد أنّ أجهزة الكمبيوتر ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة، بل وإمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت.

- **صعوبة تعقّب المعاملات:**

وهي أهمّ الميزات التي تجذب العناصر المتطرفة والإرهابية، إضافةً إلى جماعات الجريمة المنظّمة، وغسيل الأموال، وتجارة المخدّرات والأسلحة؛ حيث يصعب، بشكلٍ كبيرٍ، تعقّب تلك المعاملات، أو اقتفاء أثرها، بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة، إضافةً إلى غموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل.

- **التحصين الأمني:**

أصبح لدى التنظيمات الإرهابية قدرةً أكبر على استخدام أدوات أمينة، للتستّر بشكلٍ مُحكمٍ، من خلال شبكات إخفاء الهوية، التي جعلت مهمة وكالات إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب صعبةً للغاية.

ثانياً: ضوابط إصدار البتكوين:

تتمّ كتابة كود على العملة، بحيث تزداد صعوبة إنتاجها مع مرور الزمن، وهناك سقف إصدار

28- حسام الدين عطار، «البتكوين ... عملة افتراضية (آمنة) لغسيل الأموال والأعمال المشبوهة»، مصدر سابق.

- 29Brittemira Abdi :Future Currency ..Is Bitcoin here to stay?A case study on the cryptocurrency, Bitcoin. Un-published Master Thesis. Department of Real Estate & Construction Management. Stockholm 2014.

للعملة، يبلغ ٢١ مليون وحدة، حول العالم، تم إنتاج ١٤ مليون وحدة منها، حتى الآن، ومن المنتظر الوصول إلى كامل الإصدار، في الفترة بين عام ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠؛ حيث يتم في هذه الأيام إنتاج ٢٥ بتكويناً حول العالم كل ١٠ دقائق، ويتم تقليص هذه الكمية إلى النصف كل ٤ سنوات إلى أن يتم إنتاج آخر بتكوين في عام ٢١٤٠، وبعدها يمكن الحصول على البتكوين عن طريق الشراء فقط[٣٠].

ثالثًا: فرص البتكوين ومخاطره:

تتركز أهمية البتكوين، في كونه أحد أنجح صور العملات الافتراضية في المعاملات المالية حول العالم، فبدلاً من الحاجة إلى وسيط يتحصل على رسوم لقاء نقل الأموال بينك وبين البائع، فإنّ عملة البتكوين، هذه العملية غير موجودة، لأنّ العملة لم تنتقل؛ بل كود العملة هو ما خرج من محفظتك ودخل إلى محفظة التاجر، وهذه العملية تتم بينك وبين التاجر، دون وسيط، وتسمى (P2P)، أو الندّ بالندّ، ولا يمكن تتبع عمليات البيع والشراء، أو التدخل فيها، وهذه نقطة إيجابية لمن يحب الخصوصية، كما أنّها تقلّل من سيطرة الحكومة والبنوك على العملة، ولا ترتبط بموقع جغرافي معين، فيمكن التعامل معها على أنّها عملتك المحلية، وهذه العملة محمية من التضخم، والسبب في ذلك هو عددها المحدود، فقد وضع ساتوشي «ناكاموتو» خطة تتضمن أن يتم إنتاج ٢١ مليون عملة، بحلول عام ٢١٤٠، وعددها المحدود هذا أعطاها قيمةً كبيرةً في السوق.

وتعدّ ألمانيا الدولة الوحيدة التي تعترف بالبتكوين رسمياً، بأنّها نوع من النقود الإلكترونية، وقالت الحكومة إنّها تستطيع فرض ضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بها، في حين يتم إعفاء المعاملات الفردية من هذه الضرائب، وقد بدأت الدول العربية مؤخراً باستخدام بيتكوين بشكلٍ طفيفٍ؛ حيث أعلن عن قبول هذه العملة، للمرة الأولى، في الأردن، في أحد المقاهي في العاصمة عمان. وتلا ذلك مطعم بيتزا، وصراف آلي في دبي، وتلاها شركة أنظمة معلومات في فلسطين، كما أصبح سوق السفير من أوائل الاسواق في الكويت والشرق الأوسط، التي تقبل البتكوين في تعاملاته[٣١].

وكان قاضٍ فدرالي في الولايات المتحدة، قد حكم مؤخراً بأن «بتكوين» هي عملة ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي، لكنّ الولايات المتحدة لم تعترف بالعملة رسمياً بعد، ويرى البعض

30- حسام الدين عطار، "البتكوين .. عملة افتراضية (آمنة) لغسيل الأموال والأعمال المشبوهة"، موقع ساسة بوست، (14/9/2015)، متاح على : http://www.sasapost.com/opinion/alpetkoan-virtual-currency/

31- (Bitcoin) عملة إلكترونية، تعترف بها ألمانيا وبعض الدول العربية، موقع المتداول العربي، متاح على الرابط التالي: http://gl.goo/pZEJAL

أنّ الاعتراف الرسمي يحمل جانباً إيجابياً، هو إعطاء العملة المزيد من الشرعية، في حين يرى آخرون أنّ هذا قد يفتح الباب لمزيد من تنظيم العملة، وربطها بالحكومات، وهذا يتعارض مع إحدى ميزات بيتكوين، كعملةٍ غير خاضعةٍ لأيّة جهة[٣٢].

وقد أعلنت تسعةٌ من أكبر البنوك العالمية، رغبتها في دراسة استخدام تقنية العملة الافتراضية، أو (Bitcoin blockchain)، لتغيير عملية التحويلات البنكية الدارجة في الوقت الراهن، واستخدام عملة رقمية لا تحتاج إلى البنوك المركزية لتكتمل هذه العملية، وتهدف تلك البنوك، من وراء استخدام تلك التقنية، التمتع بالمميزات التي تقدمها هذه التقنية في إجراء سريع للصفقات بشفافية كبيرة، إلى جانب أنّها تقنيةٌ مميزةٌ، تجعل من الصعب القيام بأيّة عمليات احتيال داخل البنوك، كما تجعل أنظمة التداول أكثر سلاسة، وهو ما أدّى إلى اختبار هذه التقنية في الوقت الحالي، في شركة R3 للمعاملات المالية، استعداداً لأن تأخذ حيز التنفيذ في البنوك التسعة، ومن بين تلك البنوك: بنك باركليز (Barclays)، وجولدمان ساكس (Gold-man Sachs)، وجيه بي مورجان (JP Morgan)، ستات ستريت (State Street)، يو بي إس (UBS))، وبنك إسكتلندا الملكي، وكريدي سويس، وبنك الكومنولث أستراليا[٣٣].

وضعت شركة «روبوكوين»، ومقرّها لاس فيجاس، أوّل جهاز صراف آلي (ATM) في العالم، لعملة البتكوين في مدينة فانكوفر الكندية، لتصبح كندا أول دولةٍ تحتضن مثل هذا الجهاز[٣٤].

ورغم الغموض الذي يحيط بالعملة الافتراضية بيتكوين، إلّا أنّ العديد من الشواهد تشير إلى تزايد وتوسّع قائمة السلع والخدمات، التي يمكن الحصول عليها، وسداد تكاليفها باستخدام البتكوين، بدءاً بوجبات البيتزا حتى الدورات الجامعية، ويُعتقدون أنّه، مع مرور الوقت، ستزداد أعداد مستخدمي العملات الافتراضية بشكل كبير.

وتتمثل خطورة البتكوين في احتمالية لجوء التنظيمات المتطرفة والتكفيرية في استخدامه، إضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة، وعمليات غسيل الأموال؛ حيث من المرجح أن تعتمد هذه العملة الافتراضية، في تعاملات المنظمات، والحركات الخارجة عن القانون، وغير الشرعية، لتفادي المراقبة الحكومية والمراقبة الدولية.

وقد تمّ الكشف عن هذا الاستخدام المشبوه لـ «البتكوين»، بعد تفكيك خلية «سيلك رود»، وهو

32- ما هي عملة بتكوين الإلكترونية؟ موقع قناة الجزيرة الإخبارية، متاح على الرابط: http://gl.goo/gCeY2i

33- دراسة استخدام تقنية (Bitcoin blockchain) في أكبر بنوك العالم، مجلة لغة العصر، (23/ 11/ 2015)، متاح على الرابط التالي: http://gl.goo/6gXUCs

34- حسام الدين عطار، «البتكوين .. عملة افتراضية (آمنة) لغسيل الأموال والأعمال المشبوهة"، مصدر سابق.

موقع على الإنترنت تتم المزايدة من خلاله على المخدرات باستعمال «البتكوين»، واتُّهم القائمون عليه بتنظيم عمليات غسيل أموال والاتجار بالمخدرات، وبعد هجمات باريس الإرهابية بدأت عدة أصوات تنادي بضرورة مراقبة التعاملات بعملة «البتكوين»، لقطع الطريق أمام المنظمات المارقة الخارجة عن القانون والإجرامية[٣٥].

وهناك بعض الأصوات التي تؤكّد أنّ العملات الافتراضية وسيلة غير جذابة للمنظمات الإرهابية والمتطرفة، وذلك لكونها تتعرّض للتغير السريع، وغير المتوقع لقيمة العملة الافتراضية، إضافة إلى كون محافظ العملات الافتراضية مُعرضةً للسرقة من قبل القراصنة المحترفين على شبكات الإنترنت، وغموض عملية تحويل العملات الرئيسة إلى افتراضية أو العكس، أو تحويلها إلى سلع وخدمات (كالأسلحة)، عبر المنظمات التي يثق بها الإرهابيون، كما أنّ العديد من الحكومات بدأت تولي اهتماماً متزايداً بتلك العملات، وتحصل على تقنيات حديثة، تتيح لها تتبع استخدام العملات الافتراضية في المعاملات المختلفة[٣٦].

كما تحظر روسيا والصين، ودولاً أخرى، التعامل بالعملة الافتراضية «بيتكوين»، على اعتبارها عملةً مزيفةً يعاقب من يتعامل بها، وقد أعلنت روسيا مؤخراً، على لسان وزير ماليتها، أنّ عقوبة من يتعامل بتلك العملة تتراوح بين ٤ إلى ٧ سنوات [٣٧].

كي نقف على حقيقة إدراك المنظمات والجماعات المتطرفة لطبيعة العملات الافتراضية، والميزات النسبية التي توفرها، وكذلك الفرص التي تطرحها، ومن ثم استغلالها واستخدامها في التمويل والتخفي عن التتبع والمراقبة، فإنّنا لا بدّ أن نفهم جوهر عملية تمويل الحركات الإرهابية وضرورتها، وكيفية تكيف التنظيمات الإرهابية مع الظروف المحلية والإقليمية المحيطة.

المحور الثاني:

خريطة تمويل الجماعات المتطرفة وموقع البتكوين منها

أولاً: أهمية التمويل لدى التنظيمات المتطرفة:

تعدّ مسألة التمويل المالي للجماعات والتيارات المتطرفة والعنيفة، أحد أهمّ أهدافها وعناصر الحفاظ

35- عماد بنسعيد، هل تساهم عملة «البتكوين» الافتراضية في تنامي التهديد الإرهابي؟ موقع قناة فرانس24، متاح على الرابط الآتي: http://gl.goo/X4yEDD

36- نسرين فوزي اللواتي، العملات الافتراضية .. الجيل القادم من أساليب تمويل الإرهاب !!، مجلة العصر، (2015/10/2)، متاح على الرابط التالي: http://gl.goo/snz1EU

37- A 7-Yr Prison Term for Bitcoin Use, Says Russian Finance Ministry, available at: https://www.cryptocoinsnews.com/a-7-yr-prison-term-for-bitcoin-use-says-russian-finance-ministry/

على تماسكها وبقائها، فوجود الموارد المالية للتيارات والجماعات التي تنتهج العنف، وتنتهج التطرف، وتمارس الإرهاب، هي أولى أولوياتها وضمان بقائها، ومن هنا؛ فقد حرصت كافة الحركات والجماعات التي امتهنت العنف والإرهاب على توفير موارد مالية كافية، لتمويل عملياتها، والإنفاق على عناصر المقاتلة.

ورغم أنّ القيام بعمل إرهابي فردي؛ هو أمر غير مكلف من الناحية النسبية، فإن إقامة بنية تحتية لممارسة الأنشطة الإرهابية يحتاج إلى تكلفة عالية، فالشبكات الإرهابية تحتاج إلى المال للتدريب والتسليح، والإنفاق على عملياتها، وتأمين المواد اللازمة لهذه العمليات، كما تحتاج التنظيمات الإرهابية المال للتجنيد والتدريب، والتخطيط للعمليات.

وقد تطورت وسائل وأساليب تمويل جماعات العنف والإرهاب، على مرّ العصور والأزمان؛ ففي بداية الأمر، كانت الجماعات المتطرفة والمتشددة، تسعى بشكلٍ حثيثٍ إلى ضمان وجود موارد مالية دائمة، تضمن للجماعة، أو التنظيم، البقاء والاستمرار، سواء من خلال إنشاء مشروعاتٍ استثماريةٍ قانونيةٍ، سواء كانت فعلية أو افتراضية موازية، وتأتي على هيئة مصارف أو مؤسسات استثمارية في التحويلات النقدية، وتكون هياكلها المالية بمعزلٍ عن الدول التي تنشط فيها، وتحت مسمياتٍ أخرى بعيدةٍ عن الشبهة، تستخدم غطاءً لعملياتٍ مصرفيةٍ من فتح حساباتٍ وتحويلاتٍ ماليةٍ، إضافة إلى عمليات غسيل الأموال، الأمر الذي يجعل من الصعب تتبع الحركات المالية للعمليات المصرفية، بسبب الحماية التي تتمتع بها بمقتضى القوانين التي تضبط العمليات المصرفية، أو عن طريق إنشاء جمعيات خيرية وأهلية، تجمع التبرعات تحت مسمياتٍ دينيةٍ وإنسانيةٍ، وترسلها إلى الجماعات والعناصر المتطرفة للتزود بها، وتوفير احتياجاتها، إضافة إلى التجارة غير المشروعة في البشر والآثار، والثروات الطبيعية التي تستولي عليها تلك الجماعات.

ثانيًا: تطور تمويل الحركات المتطرفة:

نتيجة للضغوط التي تعرضت لها الجماعات الإرهابية، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد عملت على إدخال تغييرات على طريقة جمعها ونقلها للأموال، وللوقوف على تلك التغيرات التي طرأت على تمويل الجماعات الإرهابية، خلال الفترة الماضية، يتطلّب الأمر فهم طبيعة التطور الذي لحق بالتهديدات، التي تمثلها الجماعات «الإرهابية» ذاتها، فالتهديدات عبر القومية التي تواجه العالم اليوم، تختلف كثيراً عن تلك التي كانت في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١؛ حيث أدّى تزايد الضغوط الدولية على التنظيمات التكفيرية، إلى تغيير النهج العملياتي للحركات الإرهابية؛ حيث اقتنعت تلك التنظيمات بأنّها ستكون أكثر فاعلية، إذا بدأت في الاعتماد على الشبكات المحلية والأطراف الفردية في تنفيذ العمليات، واقترن هذا التطور بتطوّر وسائل

جمع وحفظ، وتحريك الأموال بشكل أعاق جهود مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية.

حيث أدّت الحداثة وثورة المعلومات والتكنولوجيا إلى تزايد حجم الأموال، المتدفقة عالمياً بصورة دراماتيكية؛ ففي عام ٢٠٠٠، كانت تحويلات العاملين حوالي ١١٣ مليار، لكن بحلول عام ٢٠٠٦، تضاعف الرقم إلى نحو ٢٢٥ مليار دولار، ونتيجة للتحوّل الكبير في استخدام التكنولوجيا في التجارة الدولية؛ فقد حدثت تحولات في طريقة نقل الأموال، من قبيل استخدام تكنولوجيا «إم – بايمنت M-payment»، حيث تستخدم الهواتف الجوالة لنقل الأموال إلكترونيّاً، علاوةً على زيادة أهمية نقل وتخزين الأموال، عبر كيانات إلكترونية مثل: (cashU)، أو (e-gold)، وفي الدول التي لا يوجد فيها قطاع مالي صارم، كدول كثيرة في إفريقيا، يصبح استخدام الهواتف الجوالة أكثر جاذبية لنقل الأموال.

وبصورة عامة، فقد كان للإنترنت تأثير كبير في التمويل الإرهابي؛ حيث وفّر وسائل رخيصةً وسريعةً، وذات كفاءة، وأكثر أماناً من الناحية النسبية، وهو الأمر الذي أوضحه تقرير للحكومة الأمريكية عام ٢٠٠٦؛ حيث أشار إلى أنّ «الجماعات الإرهابية من جميع الأنواع ستعتمد على الإنترنت بصورة متزايدة، للحصول على الدعم المالي واللوجستي»، وأشار أيضاً إلى أنّ التكنولوجيا والعولمة، مكّنتا الجماعات الصغيرة، ليس فقط من الاتصال ببعضها، لكن أيضاً لتوفير الموارد اللازمة للهجمات دون الحاجة إلى تكوين منظمة إرهابية[٣٨].

ثالثاً: مصادر تمويل التنظيمات المتطرفة:

- **الاستيلاء على آبار النفط وتصديره:**

تبنّت التنظيماتُ الإرهابية، سيما داعش، استراتيجية السيطرة على آبار النفط، والاستيلاء على إنتاجه، ثمَّ بيعه، للاستفادة من عوائده، وهو ما حدث في حالتي سوريا والعراق، فقد سيطر تنظيم داعش، في ٢ آب (أغسطس) عام ٢٠١٤، على حقلي «عين زالة» و«بطمة» في جنوب كركوك، اللذين تبلغ طاقتهما الإنتاجية الإجمالية ٣٠ ألف برميل يوميّاً، من النفط الخام الثقيل، كما سيطر على جزءٍ من مسار خطّ أنابيب تصدير النفط إلى ميناء «جيهان» التركي. ورغم عدم وجود تقديراتٍ رسميةٍ حول إجمالي سيطرة داعش على المناطق النفطية في العراق، فإنّ هناك بعض التقديرات التي تشير إلى سيطرة التنظيم على ما يقرب من ١٧٪ من المناطق النفطية.

38- Matthew Levitt and Michael Jacobson, The Money Trail:Finding, Following, and Freezing Terrorist Finances, November 2008, Published in 2008 in the United States of America by the Washington Institute for Near East Policy,

- **سرقة ونهب البنوك والممتلكات الخاصة:**

مع اتّساع نطاق الفوضى، وخروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة، بدأت المجموعات الإرهابية في الاعتماد على مصدر جديد للتمويل، يتمثّل في سرقة أموال البنوك والمصارف، حيث انتشرت عمليات اقتحام وسرقة المصارف، في كلٍّ من: العراق واليمن وليبيا. في العراق، استطاع تنظيم «داعش»، في حزيران (يونيو) عام ٢٠١٤، بعد دخول الموصل واقتحام بعض البنوك، الاستيلاء على مبالغ مالية تصل، وفق بعض التقديرات، إلى ٤٢٥ مليون دولار.

- **الاتجار في المواد المخدرة وتأمين مسارات التهريب:**

تعدّ عائدات الاتجار في المخدرات، من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية، التي تقوم أيضاً على تأمين مسارات التهريب، فعلى سبيل المثال: يمنح تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» الحماية لمهربي الكوكايين، القادمين من الصحراء الإفريقية، والمتجهين إلى الدول الأوروبية، مقابل الحصول على مبالغ مالية.

- **فرض الجزية والابتزاز المالي لغير المسلمين:**

وتمثّل الحالة السورية نموذجاً لذلك، سيما بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحاتٍ واسعةٍ من شرق سوريا، وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق التي تخضع لسيطرته، ففي أواخر شباط (فبراير) عام ٢٠١٤، قام التنظيم بفرض جزية على المسيحيين في مدينة الرقة، على صورة مبالغ مالية، تساوي ١٧ جراماً من الذهب للطبقة الغنية منهم، ونصف هذه القيمة لمتوسطي الحال، كما قام التنظيم بالأمر نفسه مع النساء الإيزيديات في سوريا والعراق.

- **الاتّجار بالبشر:**

انتشر هذا النمط في حالة التنظيمات الإرهابية في العراق، فوفق تصريحات محمد الخزاعي، المتحدث باسم الهلال الأحمر العراقي، في ٨ آب (أغسطس) ٢٠١٤، فإنّ ميليشيات داعش قامت بخطف النساء المسيحيات الإيزيديات، وبيعهن في الأسواق، في مدينة نينوى، على أنّهم سبايا وجوارٍ مقابل مبالغ مالية، وصلت إلى ١٥٠ دولاراً للمرأة الواحدة[٣٩].

39- مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، (25/ 8/ 2014)، متاح على الرابط: -D8%B1%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%/2502/Article/org.rcssmideast.www//:http
D9%8A%86%D8%B8%D9%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%-84%D9%8A%88%D9%85%D9%D9%D8%AA%
-D8%A9%8A%87%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%D8%A7%D9%-85%D8%A7%D8%AA%
84%D8%B9%D%D8%A7%D9%-82%D8%A9%86%D8%B7%D9%85%D9%84%D9%D8%A7%D9%-8A%81%D9%D9%
krLIU_VuBFM.#D8%A9%8A%8%B1%D8%A8%D9

- **التبرعات واستغلال منظمات العمل الأهلي:**

في عام ٢٠٠٣، أجرت جامعة «جونز هوبكنز» Johns Hopkins دراسة تهدف إلى مقارنة الجمعيات الأهلية، غير الهادفة للربح في ٣٥ دولة، منها: ١٦ دولة من الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، و١٤ دولة من الدول النامية، و٥ دول أخرى، تُصنَّف تحت بند «اقتصاديات انتقالية»، وذلك بناءً على معلوماتٍ، تم جمعها في الفترة ما بين أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٨؛ حيث خلصت الدراسة إلى أنّ التبرعات التي تلقتها المنظمات الإرهابية في هذه الفترة، بلغت ما يعادل ١,٣ تريليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الدول الـ ٣٥، ما يعني أنّ هذا الرقم ربما يكون قد تضاعف في الوقت الحالي، دون وجود رقابة فعَّالة على التبرعات في كثير من الدول. ولم يمنع قيام كثير من الدول بإيقاف المنظمات التي يُشتبه في تمويلها للإرهاب، بأن تقوم هذه المنظمات بالعمل، مرة أخرى، دون ترخيص من الحكومة، وبشكل خفي، مثل: «جماعة الدعوة» في باكستان. كما حظرت الولايات المتحدة كثيراً منها، لكنّها عادت للظهور مرة أخرى تحت أسماء جديدة.

ويُلاحظ أنّ هذه التبرعات قد لا تذهب بشكل مباشر إلى الجماعات الإرهابية؛ فقد يذهب جزء منها لدعم المساجد والمدارس التي تبث أفكاراً متطرفة، وعلى سبيل المثال؛ أصدرت المخابرات الأمريكية تقريراً في عام ٢٠٠٥، يفيد بأنّه تم استخدام ٣٥ مليار دولار من الأموال المخصصة للتبرعات، لبناء مساجد ومدارس تبث أفكاراً متطرفة في إقليم كشمير، وتستهدف، بصفةٍ أساسيةٍ، الفئة الفقيرة من المواطنين.

- **تزوير العملة والأوراق المالية:**

تُستخدم هذه الوسيلة في تمويل الإرهاب، عندما يكون التمويل قادماً من دولة راعية للإرهاب، وتستهدف، في الوقت نفسه، اقتصاد الدولة؛ حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين زيادة نشاط الإرهابيين، وانتشار العملة المزورة، وقد كشفت وحدة مكافحة التمويل الهندية أنّ العملات المزورة التي تم اكتشافها، خلال الفترة من تشرين الأول (يناير) عام ٢٠١١، إلى آذار (مارس) عام ٢٠١٢، قد بلغت ٣,٢٧,٣٢٨ مليون روبية هندية. كذلك أكدت شرطة دبي، في عام ٢٠١١، أنّها قد عثرت على ١٠,٧٠٠ عملة هندية مزورة بقيم مختلفة، فيما عثرت على ٩٠٠٠ عملة أمريكية مزورة[٤٠].

- **فدية الاختطاف:**

اتّسع نشاط التنظيمات الإرهابية، في ليبيا والمناطق الجنوبية في اليمن، فيما يخصّ عمليات الخطف

40- Vivek Chadha, "lifeblood of terrorism: Countering terrorism finance", (New Delhi: Bloomsbury, 2015) pp 258.

بهدف الحصول على فدية مالية، مقابل إطلاق سراح المختطفين، ويُعدّ تنظيم «القاعدة» في اليمن، الأكثر اعتماداً على الخطف كأداة للحصول على أموال، فوفق تقريرٍ حديثٍ صادرٍ عن صحيفة «وول ستريت جورنال»، نقلاً عن ديفيد كوهين، وكيل إدارة مكافحة الإرهاب في وزارة الخزانة الأمريكية؛ فإنّ أموال الفدية التي حصلت عليها الجماعات الإرهابية، في الفترة بين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤، بلغت ١٢٠ مليون دولار، علماً بأنّ فرع تنظيم القاعدة في اليمن وحده، حصل على ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار من تلك الأموال.

ويمكن القول: إنّ مسألة تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، ظلّت تمثّل الشاغل الأول لمختلف الدول والمنظمات الدولية، سيما في السنوات الأخيرة؛ حيث اتّخذت تلك الدول حزمةً من الإجراءات لمكافحتها، سواء بشكل منفرد، أو بشكل جماعي.

رابعاً: توظيف البتكوين لدى التنظيمات المتطرفة:

تدرك الجماعات العنيفة والمتطرفة التي تنتهج العنف سبيلاً، أنّ الحفاظ على قوتها وبقائها، يتطلب توفير مواردٍ ماليةٍ ثابتةٍ، يصعب ملاحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السطات العامة في الدول والحكومات؛ لذا فإنّها تسعى، بشكلٍ قويٍّ، إلى استغلال التقنيات والآليات الحديثة في إخفاء مواردها المالية للحفاظ عليها، وتشفير عمليات نقل الأموال، وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لها، ويثور هنا تساؤل مهمّ: هل تدرك الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة تلك العملات الافتراضية وأهميتها المتزايدة؟ بالتالي، تستخدمها في التمويلات المحظورة، وشراء الأسلحة والمعدات المهمة، التي لا يمكنها الحصول عليها بأساليب شرعية، وهو محور تلك الورقة. وهل هذا الإدراك يصاحبه تأمين إمكانات وقدرات، تقنية ومعرفية، تمكّن تلك الجماعات من استغلال تلك الأوعية الجديدة والمتجددة لضمان موارد مالية مستقرة وآمنة؟

ويمكن القول: إنّ العديد من المؤشرات والظواهر تشير بوضوح إلى إلمام العديد من الحركات والجماعات، المتطرفة والإرهابية، بتلك الأوعية الجديدة، كما تشير المؤشرات إلى وجود القدرات العلمية والتقنية اللازمة لاستخدام هذه الأوعية واستثمارها، ما دفع العديد من الدول والمنظمات إلى الاهتمام بتلك الأوعية، والعمل على إيجاد وسائل حديثةٍ، وآلياتٍ متقدمةٍ، لرصد وتتبّع تلك العملات، وفرض رقابةٍ عليها، وعلى حركتها عبر الدول.

ويمكن إيجاز هذا الاهتمام المتزايد بالعملة الافتراضية في العناصر الآتية:

- في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ٢٠١٥؛ قررت دول الاتحاد الأوروبي، فرض قيود على

التعاملات المالية التي تتم بالعملة الافتراضية الشهيرة باسم «بيتكوين»، إلى جانب التحويلات النقدية الشائعة، بهدف محاربة تجفيف منابع تمويل الإرهاب، ومحاربة غسيل الأموال، وذلك بعد تداول الإعلام الفرنسي بياناً لقراصنة يطلقون على أنفسهم «Ghostsec»، ويقولون إنّهم تابعون لمجموعة القراصنة الشهيرة «أنونيموس»، بشأن امتلاك تنظيم داعش حسابًا بهذه العملة الافتراضية، يناهز ٩٢٩٨ بيتكوين، أي ما يعادل ٣ ملايين دولار، وهو ما أجّج المخاوف من إمكانية إقدام التنظيم على استخدام هذا الحساب لتمويل هجمات إرهابية جديدة، سواء في أوروبا، أو في مناطق أخرى من العالم[٤١]، وهو مؤشر قوي على إدراك داعش أهمية البتكوين، وخصائصه الجاذبة للجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية.

- قال «مايكل سميث» المؤسس المشارك لشركة كرونوس الاستشارية، المتخصصة في مجال استشارات الأمن القومي، والمستشار لدى الكونجروس، إنّ المسؤولين في أجهزة مكافحة الإرهاب الأمريكية، يعتقدون أنّ داعش يستخدم الذهب والعديد من المعاملات المالية لتمويل الهجمات، والدفع للمجاهدين، بما في ذلك عملة بيتكوين.

- أكّد عضو في مجموعة (Ghost Security Group)؛ أنّ البتكوين يمثّل نسبة تتراوح بين ١٪ و٣٪ من دخل تنظيم داعش الإجمالي؛ أي ما يتراوح بين ٤,٧ مليون دولار و١٥,٦ مليون دولار، وتقدر وزارة المالية الأمريكية أنّ داعش تحصل على دخل سنوي يتراوح بين ٤٦٨ مليون دولار و٥٢٠ مليون دولار، فالمصادر الرئيسة لدخل الجماعة الإرهابية، هي: السرقة، والابتزاز، ومبيعات النفط، وأموال الفدية، والتبرعات الخارجية[٤٢].

- نقلت مجلة «جوفرنمنت إيجزيكوتيف» (GovernmentExecutive.com) الأمريكية الحكومية، المتخصصة في الأعمال، في تقرير لها على موقعها الإلكتروني عن جينفر شاسكي كالفيري، رئيس شبكة إنفاذ الجرائم المالية في وزارة الخزانة الأمريكية، والمنوط بها مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، انزعاجها الشديد من إمكانية أن تساعد تقنيات الدفع القوية على تسهيل أنشطة

41- محمد بوهريد، هل استعمل «داعش» عملة افتراضية لتمويل هجمات باريس؟ صحيفة العربية الجديد، (21/ 11/ 2015)، متاح على الرابط التالي: http://gl.goo/GfLPN7

42- عملة «البتكوين» الإلكترونية وسيلة التمويل الأساسية لداعش، العثور على حسابات للتنظيم تقدر بملايين الدولارات، سهولة التعامل والتحويل بين الدول أسباب تدفع داعش لتفضيل العملة الافتراضية، اليوم السابع، (26/ 11/ 2015)، متاح على الرابط التالي: http://gl.goo/GQSiOY

من وصفتهم بـ «اللاعبين الأشرار في العالم»، وأضافت كالفيري: «ما يقلقني ليلاً، عندما أفكر في العملة الرقمية، هو أنّ التهديدات الحقيقية متمركزة بالخارج، ونحن نعيد التفكير في تلك الأيام في داعش». موضحة: «كيف يقوم المسلّحون بنقل أموالهم؟ وكيف يصبح الأفراد المحتملون الذين يقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية مقاتلين أجانب؟ هل يقومون بنقل أموالهم؟ وهل بمقدورنا التعرف على هويتهم من حركة أموالهم؟ ما الذي يعنيه إذا ما بدؤوا في نقل أموالهم عبر عملة بيتكوين؟ لقد بدأنا نطّلع على بعض المقالات العامة التي تشير إلى أنّ هذا قد حدث بالفعل»، واستشهدت المجلة بالتقرير الذي نشرته شبكة «سكاي نيوز» البريطانية، وقالت فيه: إنّ «إحدى المدونات المناصرة لتنظيم داعش، قد ناقشت بالفعل استخدام «بيتكوين» لتمويل مساعي المسلحين في فرض رؤيتهم الخاصة بهم للشريعة الإسلامية، في كل من العراق وسوريا»، لكنّ التقرير قال أيضاً: إنّه «لم يتضح بعد إذا ما كانت العملة هي، أو حتى ستكون، جزءاً مهمّاً جدّاً من عمليات جمع الأموال من جانب مسلحي التنظيم، وهو ما يعتمد بصورة كبيرة على الأموال التي يتم الحصول عليها مقابل إطلاق سراح الرهائن، وأيضاً مبيعات النفط غير الشرعية»[٤٣].

- أصدر أحد مناصري تنظيم داعش، وثيقة بعنوان «بيتكوين وصدقة الجهاد»، من تأليف تقي الدين المنذر، حدّد فيها الأحكام الشرعية لاستعمال البتكوين، مشدداً على ضرورة استعمال تلك العملة الافتراضية لتمويل الأنشطة الجهادية، وجاء في الوثيقة: «إنّ البتكوين تمثل حلاً عمليّاً للتغلب على الأنظمة المالية للحكومات «الكافرة»، على حد تعبيره»، وشرحت الوثيقة كيفية استخدام هذه العملة الافتراضية، وإنشاء الحسابات المالية على الإنترنت، ونقل الأموال دون لفت انتباه أحد، على اعتبار أنّ المتبرع لا يستطيع تحويل أموال لشخص مشتبه به، أو لموضوع على لائحة الإرهاب، لكنّه يستطيع التحويل إلى حساب رقمي لا يعلم أحد من يملكه. وعكست الوثيقة خبرةً كبيرةً، لدى كاتبها، في المعاملات المصرفية والإجراءات القانونية، وحتى بالمنظومة الهيكلية للبيتكوين وكيفية عملها. «لا يمكن للمرء إرسال حوالة مصرفية لمجاهد، أو من يشتبه في أنه مجاهد، دون أن تكون الحكومات الكافرة الحاكمة اليوم على علم بها، والحل المقترح لهذا هو ما يعرف باسم البتكوين، لإعداد نظام للتبرع مجهول تماماً، يمكّنك من أن ترسل الملايين من الدولارات على الفور، وستصل مباشرة إلى جيوب المجاهدين»[٤٤]. ويمكن القول: إنّ «البتكوين» هي العملة الافتراضية الأكثر سرية وأماناً، ولا مركزية بين العملات التي ظهرت على السطح في العقود الماضية، خاصةً أنّها

43- محمد الرقوبي، مجلة أمريكية: شائعات استخدام داعش عملة «بيتكوين» ترعب واشنطن، 15 فبراير 2015، مصر العربية، متاح على الرابط: http://gl.goo//:mTS5y1

44- Taqi'ulDeen alMunthir. Bitcoin wa Sadaqat alJihad.Bitcoin and the Charity of Violent Physical Struggle. Available at: https://alkhilafaharidat.files.wordpress.com/2014/07/btcedit-21.pdf

لا تخضع لسلطة مركزية أو هيئة مالية، وهي عوامل جاذبة وحافزة لكافة التنظيمات غير الشرعية للتداول من خلالها، والتعامل بها في شتى المعاملات المالية التي تتطلب السرية والخصوصية.

المحور الثالث

عوامل دافعة نحو مزيد من البتكوين (الإنترنت المظلم)

يتناول هذا المحور العوامل المحفزة والجاذبة للتنظيمات، التكفيرية والمتطرفة، التي تدفعها نحو الاعتماد بشكل متزايد على العملية الافتراضية «البتكوين»، كعملة للتداول والتعامل المالي، خاصة مع وجود العديد من الأصوات التي تؤكّد أنّ العملات الافتراضية لا يمكن أن تحلّ محل العملات الورقية، والتعاملات المالية للمنظمات التكفيرية والمتطرفة، وذلك لتعرضها للتغير السريع وغير المتوقع لقيمتها، إضافة إلى كون محافظ العملات الافتراضية مُعرضة للسرقة من قبل القراصنة المحترفين على شبكات الإنترنت، وغموض عملية تحويل العملات الرئيسة إلى افتراضية أو العكس، أو تحويلها إلى سلع وخدمات (كالأسلحة)، عبر المنظمات التي يثق بها الإرهابيون، كما أنّ العديد من الحكومات بدأت تولي اهتماماً متزايداً بتلك العملات، وتحصل على تقنيات حديثة، تتيح لها تتبع استخدام العملات الافتراضية في المعاملات المختلفة[٤٥].

أولاً: القدرات التقنية والمعلوماتية لتنظيمات العنف:

إلّا أنّ لدى تلك الجماعات من القدرات التقنية والتطور المعلوماتي، ما يجعلنا نرجّح أنّها تولي العملات الافتراضية اهتماماً كافياً، يجعل منه مصدر تهديد دائم للدول والمجتمعات المختلفة، وبنظرةٍ سريعةٍ على القدرات التقنية والإعلامية لتنظيم داعش، فإنّنا ندرك التوجّه القوي للتنظيم، لاستغلال كافة منتجات الحداثة وثورة المعلومات لخدمة أهدافه الإرهابية، ولا يمكن أن يغفل الدور الكبير، والأهمية المتزايدة للعملات الافتراضية، والساحات الآمنة على شبكة الإنترنت، وبحسب إحصائية صدرت مؤخراً عن القوة الإعلامية والتقنية لتنظيم داعش، فإنّ التنظيم يمتلك نحو ما يزيد عن ٩٠ ألف حساب على تويتر (تحاربهم تويتر يومياً)، ويقوم أنصار التنظيم بنشر ما يزيد عن ربع مليون تغريدة يومياً على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ويمتلك التنظيم أيضاً ما يزيد عن ١٠٠ ألف صفحة على موقع الـ «فيسبوك»، وقد وصل تنظيم داعش، عن طريق الإنترنت فقط، إلى أكثر من ٤٠٠٠ جهادي من أوروبا، وتمّ تجنيدهم، وضمّهم إلى العناصر القتالية للتنظيم، وقد جاء إلى مواقع سيطرة التنظيم بسوريا والعراق، أكثر من ١٠٠٠ فرنسي للجهاد؛ حيث تم تجنيدهم عن طريق الإنترنت، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك - تويتر)، كما تمّ إطلاق تعديلاً خاصّاً على أحد أشهر الألعاب، لتقوم باللعب بعناصر داعش.

45- نسرين فوزي اللواتي، العملات الافتراضية .. الجيل القادم من أساليب تمويل الإرهاب!، مجلة العصر، مصدر سابق.

ويمتلك تنظيم داعش العديد من الأجهزة الإعلامية، الرسمية وغير الرسمية، ومن المؤسسات الرسمية مؤسسة «الفرقان»، التي أصدرت أكثر من ١٦٠ مادةً، مرئيةً ومسموعةً، لقيادات التنظيم، إضافةً إلى مؤسسة «الاعتصام»، التي أصدرت أكثر من ١٠٠ مادةٍ مرئيةٍ، وبلغاتٍ متعددةٍ، ومؤسسة «الحياة للإعلام» التي أصدرت العديد من الإنتاجات، أغلبها باللغة الإنجليزية، إضافةً إلى مؤسسة «أجناد» التي أنتجت إصداراتٍ صوتيةٍ عالية الجودة، مثل: نشيد «صليل الصوارم»، ونشيد «قريباً قريباً»، وغيرها, هذه المؤسسة هي التي تزود غيرها من المؤسسات بالمواد الصوتية والأناشيد الخاصة بالتنظيم.

أمّا المؤسسات الإعلامية غير الرسمية، كمؤسسة «ترجمان الأساورتي»، نشرت العديد من الإصدارت، منها: إصدار «كسر الحدود»، ومؤسسة «البتّار»، ومؤسّسة «الخلافة»، إضافة إلى إذاعة «البيان»، وهي أول إذاعة للتنظيم، وتبثّ من مدينة الموصل العراقية، ويمتلك التنظيم أجهزة إعلام «الولايات» التابعة للتنظيم، مثل إعلام ولاية العراق والشام، وفيه أكثر من ٥٨ إصدار، وإعلام ولاية اليمن، وإعلام ولاية سيناء، إضافة إلى إعلام ولاية الجزائر، وإعلام ولاية ليبيا، وإعلام جزيرة العرب.

وقد تجاوز مجموع إصدارات الولايات الـ ١٥٠ إصداراً متنوعاً، يضاف إلى ذلك المواقع والمنتديات الإلكترونية «الجهادية»، التي، في معظمها، امتداد لتنظيم القاعدة، التنظيم الأم الذي انشق عنه تنظيم داعش، والكثير منها لا يرتبط بالتنظيم تنظيميًا أو حتى إشرافًا مباشراً، لكن تبثّ كلّ إصدارات التنظيم[٤٦].

وقد أشارت العديد من التقارير والدراسات، التي تم إجراؤها على الحسابات والوسائل التي يستخدمها التنظيم الإرهابي، إلى أنّهم يقومون باستخدام أحدث برامج التشفير التي تخفي هويتهم على الإنترنت، ولا يمكن لأحد تتبعها؛ حيث إنّ الحسابات الخاصة بهم على تويتر، تم الدخول عليها باستخدام برامج مشفرة بالكامل، وليس هذا فقط؛ بل إنّ التنظيم نشر عدة كتب إلكترونية تضمّ إرشادات التواصل لأنصارهم قبل استخدام الإنترنت، وتضمّ مجموعة من النصائح الخاصة بالإنترنت، وهو أمر يدلّ على مدى تفوقهم في هذا المجال. إضافة إلى قيام التنظيم بتطوير عدد من التطبيقات على الهواتف الذكية، تمكّنه من التواصل مع أعضائه، ونشر البيانات الخاصة به، والأخبار، وذلك لمواجهة التضييق الكبير الذي تفرضه مواقع التواصل على أنشطة التنظيم، إضافة إلى حديث الكثير من التقارير عن سعي التنظيم لتجنيد عدد من المحترفين، وخريجي الجامعات الأوروبية المتخصصين في علوم الكمبيوتر، والأفراد ذوي المهارات في البرمجة والاختراق، ومن أهمهم جنيدي حسين البريطاني الذي تمّ قتله.

ويثور، هنا، طرح مهمٌّ مفاده: «إذا كانت أنشطة التداول الخاصة بالبتكوين، تتم باستخدام شبكة

46- عن الجيش الإلكتروني للدولة الإسلامية الذي عجزت أمامه كبرى شركات التقنية العالمية!، 9 أبريل 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.dashhash.com/com/2015/04/army-elctronic-isis/

الإنترنت؛ فإنّه بالإمكان مراقبتها واختراقها، وتتبع عمليات البيع والشراء، بالتالي رصد كافة العمليات غير المشروعة، سواء الخاصة بالجماعات الإرهابية أو غيرها. بالتالي؛ منع التنظيمات المتطرفة من استخدام واستغلال هذه العملات الافتراضية، في عمليات التمويل والتداول»، ورغم منطقية الطرح، إلّا أنّ ظهور ما يسمى «الإنترنت المظلم»، أو الإنترنت العميق، يقلب المعادلة، ويجعل من تتبع تداول البتكوين، وتتبّعهم، أمراً غاية في الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً، فما هو الإنترنت المظلم؟ وما هي خصائصه وعناصره؟ وهل يختلف عن الإنترنت المتعارف عليه بين الناس؟ وهل يمكن استخدامه من قبل التنظيمات المتطرفة والإرهابية في تمويل العمليات الإرهابية؟ وهل يمكن استخدام عملة «البتكوين» في هذه الساحة المظلمة؟ للإجابة عن تلك التساؤلات، نتناول العناصر الآتية:

ثانياً: الإنترنت المظلم:

يُعدّ الإنترنت المظلم وسيلة لتحقيق مستوى من عدم الكشف عن الهوية على الإنترنت؛ فهو مصطلح يشير إلى مواقع الويب التي تحجب عناوين الـ (IP)، عن الخوادم التي تنشر من خلالها، ما يجعل من المستحيل معرفة هوية المواقع أو القائم عليه؛ حيث لا يظهر على محركات البحث مثل جوجل.

ويمكن تعريفها بأنّها: ذلك الجزء من الشبكة العميقة الذي أُخفي بشكل مقصود، ولا يمكن الولوج إليه عبر محركات البحث التقليدية. وهي أعمق نقطة في شبكة الإنترنت، وهنا سيعلم الأشخاص في هذه الطبقة ما تحتويه فعلاً أعمق الأقسام في الشبكة المظلمة، وسيتمكنون من التزود بمعلومات سرية وخدمات خفية، ويحتوي هذا المستوى على معلومات حول برامج القرصنة والتجسّس وغيرها، وكلّما غصنا أعمق، سنحصل على بيانات غير مشروعة أكثر، ذلك لأنّ هذه الطبقة محمية من رقابة السلطات.

وطبقاً للـ «جارديان»؛ فإنّ محركات البحث، مثل جوجل، لا تستطيع الدخول سوى على أقل من ٠,٠٣٪ من المعلومات على الإنترنت! بينما تقطن بقية المعلومات في شبكة مجهولة، يستخدمها أشخاص مجهولون، ولا يمكنك حتى الدخول على تلك الشبكة، إذا لم تكن أنت نفسك مجهولاً تماماً على الإنترنت[٤٧]، ويقدر موقع «popsci» حجم الإنترنت المظلم، بخمسمائة ضعف ما نراه من الإنترنت، لكن هذا الجانب المظلم من الإنترنت، لا يمكن الوصول إليه بالأساليب التقليدية[٤٨].

47- الشبكة السوداء .. من الأفضل ألا تعرف عنها شيئاً! http://www.elshaab.org/news/102696/%D8%B4%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D9%84%D9%85-%D8%A7%D8%A1%88%D8%AF%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%A9%8%A8%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A3%D9%84%D8%B6%D9%84%D8%A3%D9%A7%D9%84%D8%A6%D8%A7%8A%D8%B4%D9%87%D8%A7%86%D9%8B%D9%84

48 - زياد إبراهيم: الإنترنت الخفي.. ما لا يظهر لك على جوجل، التحرير نيوز، 25 مايو 2015، على الرابط الآتي: http://www.tahrirnews.com/life/details.php?ID=429178

ويعدّ «الإنترنت المظلم»؛ أحد أكبر التحديات التي تواجه جهود مكافحة ومواجهة الجماعات التكفيرية والمتطرفة، فهو عبارة عن مجموعة من ارتباطات الشبكة التي تستعمل بروتوكولات غير (HTTP)، لكنّها موجودة على الشبكة العامة، وتأسّست بطريقةٍ مغلقةٍ وسريةٍ، بين أطراف موثوقة من بعضها.

ثالثاً: كيفية استخدام الإنترنت المظلم:

تختلف طريقة الدخول إلى الشبكة العميقة عن نظيرتها الشبكة السطحية، فمتصفحات الشبكة السطحية، تستخدم عناوين إنترنت (URL) تنتهي بنطاقات، مثل: (.org)، (com)، (.gov) ، وتستخدم البروتوكول المعروف (http)، بينما تستخدم متصفحات الشبكة العميقة عناوين بنطاقات ويب غير مألوفة، مثل: (.bit, .onion, .i2p). كما إنّ هذه المتصفحات تستخدم بروتوكولات أخرى، غير ((http، ويتعذر تعقبها ومراقبتها، وتعمل هذه المتصفحات على إخفاء عنوان الـ (IP) الخاص بالمستخدم، عن طريق توجيه المستخدم إلى صفحة على شبكة الإنترنت، عبر خوادم عشوائية في جميع أنحاء العالم، وتخلق له عنوان (IP) مؤقت.

يقدر موقع «popsci» حجم الإنترنت المظلم بخمسمائة ضعف، ما نراه من الإنترنت، لكنّ هذا الجانب المظلم من الإنترنت، لا يمكن الوصول إليه بالأساليب التقليدية[٤٩]، وللدخول إلى هذه المواقع يوجد عدد من الشبكات، تعمل كلّ منها عن طريق برنامجٍ معينٍ، ومن بين هذه الشبكات: شبكة «TOR» وهي الأكثر استعمالاً، وشبكة «I2P»، وشبكة «FREENET»، وشبكة «ANON2». ويجب استخدام المتصفح الخاص بهذه الشبكات للولوج إلى هذه العوالم المظلمة. ومع أنّ محركات البحث الموجودة في هذه الشبكة، تستخدم طرقاً مبتكرة وأساليب متطورة، إلّا أنّ إيجاد هذه المواقع صعب جداً، وأحياناً يستحيل إلّا لمن يعرف الاتصال بها عن طريق عنوان (IP) معين، فإن لم تكن تعلم عنوان الـ (IP) الخاص بالموقع، لن تعلم أبداً بوجوده أو بمحتواه[٥٠].

رابعًا: توظيف التنظيمات التكفيرية لـ «الإنترنت المظلم»:

انتشرت المنتديات «الجهادية» وغرف الدردشة التابعة لتنظيم القاعدة، بشكلٍ كبيرٍ، في منتصف عام ٢٠٠٠، وذلك قبل أن يتم اعتقال العديد من العناصر «الجهادية»، والمتعاطفين معهم، وهو ما دفع العديد من العناصر الجهادية التابعة للقاعدة، وغيرها، إلى اللجوء إلى «الإنترنت المظلم»؛ حيث الفضاء

49- زياد إبراهيم، الإنترنت الخفي.. ما لا يظهر لك على جوجل، 25 مايو 2015، موقع لايف، متاح على الرابط: http://gl.goo/QgsvX4

50- علاء العطار: الأعماق المظلمة للأنترنت "الشبكة العميقة"، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، 9 مايو 2015.

الافتراضي المشفر، والخصوصية الكبيرة، التي تمكّنهم من نشر محتويات، وتداول معلومات لا يمكن تداولها على مواقع الإنترنت التقليدية، وصفحات التواصل الاجتماعي، كما أنّ مواقع الإنترنت المظلم تتيح إرسال رسائل إلكترونية عبر متصفحات خاصة، كمتصفح «تور»، وغيره من المتصفحات.

ويمكن القول: إنّ «ظهور «الشبكة المظلمة» على السطح، قد أدّى إلى تسهيل الاتصال بين عناصر الجماعات الإرهابية؛ حيث تحتوي الشبكة المظلمة على ما يزيد عن ٥٠ ألف موقع، و٣٠٠ منتدى لمنظمات إرهابية، وذلك حسب أحد التقارير الصادرة في عام ٢٠١١»[٥١].

وتشير عدد من التقارير الأوروبية، إلى أنّ الجماعات الدينية المتطرفة، تستخدم الإنترنت المظلم لتمويل عملياتها، وتوفير قدر من السرية والأمان، وضمان عدم التجسس والتّتبع، ويساعدها على ذلك امتلاكها لقدر كبير من التكنولوجيا الحديثة، والقدرات التنقية التي تتيح لها توظيف مواقف «الإنترنت المظلم» في أنشطتها المختلفة[٥٢]. وقد لاحظ الخبير الأمني الآن، وودوارد البرفوفيسور في جامعة «سارى» البريطانية، زيادة غير مسبوقة في عدد العناوين الخفية على شبكة «تور»، وهي أشهر الشبكات المجهولة على الإنترنت، التي يحدث من خلالها تجاوز الرقابة والقانون؛ حيث استطاع الخبير الأمني رصد زيادة، قدرها أكثر من ٢٥ ألف عنوان خفي على الإنترنت المظلم، تقدم خدمات غير مشروعة، ومتجاوزة للرقابة. وصرح وودارد بعدم معرفته الأسباب الحقيقة وراء تلك القفزة في اللجوء إلى شبكة «تور»، والتي تتميز بحماية مستخدميها وحماية بياناتهم من الاختراق[٥٣].

وفي نوفمبر من العام ٢٠١٥، أعلن موقع (International Business Times) اكتشاف رسائل مشفرة على موقع تنظيم داعش، منشورة على أحد المواقع التابعة للتنظيم، قام بإعدادها أحد الأذرع الإعلامية للتنظيم، ويسمى «مؤسسة الحياة الإعلامية»، تقود إلى موقع تابع للتنظيم على «الإنترنت المظلم»، يمكن الوصول إليه عن طريق متصفح خاص يسمى «تور»، وقد تمّ الإعلان وقتها عن توجه التنظيم إلى «الإنترنت المظلم»، لإخفاء نشاطه، خاصة بعد عملية باريس، التي راح ضحيتها العشرات، ودفعت العملية العديد من مجموعات الهاكرز إلى استهداف مواقع التنظيم، وحساباته المنتشرة على مواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعي، وهو ما دفع التنظيم إلى اللجوء إلى «الإنترنت المظلم» ليكون ساحة آمنة ومظلمة لإخفاء أنشطته الإرهابية[٥٤].

51- Backdoor Plots: The Darknet as a Field for Terrorism، (10/ 9/ 2013)، منشور على الرابط: http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=5574

52- Alistair Charlton,Isis: Bitcoin not used by Daesh terrorists, but dark web, Facebook and Twitter still common. International Business Times, 27 Jan 2016. Available at: http://goo.gl/2dhlk8

53- زيادة عدد المواقع الخفية في الإنترنت المظلم، موقع فيتو، 21 فبراير 2016، متاح على الرابط: http://goo.gl/VIIDC5

54- ISIS shifts to 'dark web' to escape hacktivists. Available at: http://on.rt.com/6x6d

وذكر المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية، أنّه «رغم قوة النظام الأمني الأوروبي، إلّا أنّ الحصول على الأسلحة ما زال ممكناً، بفضل «الانترنت المظلم»، الذي سهّل مهمة العناصر الإرهابية في الحصول على الأسلحة والمعدات اللازمة لتنفيذ عملياتهم، فمثلاً: شركة (EuroGuns) تبيع كافة أنواع الأسلحة على الشبكة المظلمة، وترسلها إلى الأفراد، منها؛ بنادق (AK-47s)، التي استخدمها «الأخوان كواشي» في الهجوم على صحيفة «شارلي إيبدو» الفرنسية مقابل ٥٥٠ دولار»[٥٥].

في ٢٧ آب (أغسطس) من عام ٢٠١٤؛ ذكرت قناة تلفزيون «الآن» أنّ المعارضة السورية المعتدلة استولت على كمبيوتر محمول لأحد أعضاء تنظيم داعش، وهو تونسي يدعى محمد، ووفق التقرير، فقد كان الكمبيوتر المحمول يحتوي على العديد من الخطب والأناشيد الجهادية، وآلاف الوثائق الجهادية التي نشرها صاحبها، ومعظمها على الإنترنت المظلم، كما كانت إحدى تلك الوثائق، المكونة من ١٩ صفحةً، فيها تفاصيل حول صناعة الأسلحة البيولوجية، وحول كيفية نشر «عناصر كيميائية أو بيولوجية» بطريقة تؤثّر في أكبر عددٍ من الناس»[٥٦].

ومن المعلوم؛ أنّ الجيش الإلكتروني لتنظيم داعش، يتميّز بأنّه «لا مركزي»، يسيطر عليه أشخاص، تحركهم عقيدة واحدة وهدف واحد، وقد تم رصد عدد من المؤشرات الدالة على قوة التنظيم الإلكترونية، التي تشير إلى امتلاك التنظيم ما يزيد عن ٩٠ ألف حساب على تويتر، (تحاربهم تويتر يوميّاً)، إضافة إلى نحو ربع مليون تغريدة يومياً لأنصار التنظيم على تويتر، وأكثر من ١٠٠ ألف صفحة على فيسبوك، وقد استطاع التنظيم الوصول إلى نحو ٤٠٠٠ عنصر «جهادي» من أوروبا، وتم تجنيدهم داخل التنظيم، وأكثر من ١٠٠٠ فرنسي، جاؤوا إلى العراق وسوريا للقتال، وتم تجنيدهم عن طريق الإنترنت[٥٧].

كلّ هذه مؤشرات ودلائل تشير إلى قوة التنظيم الإلكترونية، وتقدّمه التقني، ورغم أنّ حجم التنظيم وقوته على صفحات «الإنترنت المظلم» غير معلومة، إلّا أنّه لا شكّ في أنّ التنظيمات التكفيرية، بشكلٍ عامٍّ، وتنظيم داعش على وجه الخصوص، يولون اهتماماً كبيراً للإنترنت المظلم، ويوظفونه توظيفاً جيداً في المجالات الآتية:

1- **الإعداد للعمليات الإرهابية:**

55- European Union institute for Security Studies. Beatrice Berton. The dark side of the web: ISIL's one-stop shop ?.1 June 2015.

56- From Al-Qaeda To The Islamic State (ISIS), Jihadi Groups Engage in Cyber Jihad: Beginning With 1980s Promotion Of Use Of 'Electronic Technologies' Up To Today's Embrace Of Social Media To Attract A New Jihadi Generation, Steven Stalinsky and R. Sosnow. Memri.

57- عن الجيش الإلكتروني للدولة الإسلامية الذي عجزت أمامه كبرى شركات التقنية العالمية!، (9/ 4/ 2015)، منشور على الرابط الآتي: http://www.dashhash.com/com-elctronic-isis/04/2015/army/

اكتشف «مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية»، في الثاني من شهر آب (أغسطس) عام ٢٠١٣، محادثاتٍ مسجلةً بحوزة أحد الإرهابيين المقبوض عليهم، وكانت تلك المحادثات تدور بين أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، وناصر الوحيشي، رئيس تنظيم القاعدة اليمني على الشبكة المظلمة، وإثر هذا تمّ إغلاق عشرين سفارة أمريكية في العديد من الدول، وهو ما تبعه إغلاق دول أخرى سفارتها؛ كفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا[٥٨].

وهو أمر له دلالته المهمة والخطيرة، التي تشير إلى أنّ «الإنترنت المظلم» يتيح قدراً من السرية والأمان، لا تتوافر على شبكات الإنترنت العادية التي يستخدمها الأفراد حول العالم، كما أنّها تمثل عنصراً غامضاً أمام الكثير من جهات الأمن والمؤسسات الاستخباراتية، التي تسعى وراء تلك التنظيمات، لتقتفي أثرها، وتمنعها من ارتكاب المزيد من العمليات الإرهابية والتفجيرية، التي يروح ضحيتها الأبرياء حول العالم.

2- توفير الموارد المالية:

تشير العديد من التقارير إلى تزايد اعتماد التنظيمات التكفيرية والعنيفة، كالقاعدة وداعش والجماعات التابعة لها، على «الإنترنت المظلم» لإخفاء أنشطتها، حيث يعدّ هذا الإنترنت ملاذاً آمناً بعيدًا عن مراقبة القانون؛ فهو يتيح للمقاتلين سبلاً لآمنة للتواصل، وتشغيل صفحات الويب والمنتديات الجهادية الخفية، وتحويل الأموال اللازمة للـ «الأعمال الجهادية»[٥٩].

وقد ذكر تقي الدين المنذر، في خطاب له على أحد المواقع الجهادية، تحت عنوان «البتكوين وصدقة الجهاد»؛ أنّه لا ينبغي أن يستفيد «الكفار» من أموال المسلمين، داعياً إلى استخدام عملة البتكوين لدعم دولة الخلافة، بعيداً عن بنوك الأنظمة الكفرية، مؤكداً أنّ استخدام الأموال الورقية المتداولة حالياً، تمثّل دعماً للدول والأنظمة غير الإسلامية في صناعة الأسلحة التي تحارب بها الإسلام والمسلمين[٦٠].

ويضمّ «الإنترنت المظلم» جميع أنواع العملات المزيفة في الأنفاق السرية للإنترنت المظلم، من: الدولار، واليورو، وحتى الين، واليوان، ويمكن الحصول على ٢٥٠٠ دولار مزيفة مقابل ٦٠٠ دولار،

58- منى مصطفى: الشبكة المظلمة: التطبيقات الخفية للإنترنت، (18/ 4/ 2015)، متاح على الرابط: http://www.akhbarak.net/articles/6331658/18/04/2015/news/18392869

59- From Al-Qaeda to The Islamic State (ISIS), Jihadi Groups Engage in Cyber Steven Stalinsky and R. Sosnow Jihad: Beginning With 1980s Promotion Of Use Of 'Electronic Technologies' Up To Today's Embrace Of Social Media To Attract A New Jihadi Generation، Memri.

60- Taqi'ul-Deen al-Munthir :Bitcoin wa Sadaqat al-Jihad:منشور على الرابط التالي: (2014/7/7)، http://com.scribd.ar//Jihad-al-Sadaqat-wa-Bitcoin/240561686/doc
نقلاً عن موقع: https://com.wordpress.alkhilafaharidat//aridat-khilafah-al/2014/07/07/ وقد تم حذفه من على هذا الموقع.

بضمان أنّها ستتجاوز اختبارات التزوير[٦١].

ويمكن القول: إنّ «الإنترنت المظلم» أتاح البيئة المناسبة، والسياق الملائم، لتطوّر ونمو التعامل، والتداول عبر العملات الافتراضية بشكلٍ عامٍّ، وعملة البتكوين بشكلٍ خاصٍّ، خاصة أنّ القاسم المشترك بين العنصرين؛ هو وجود السرية، وإخفاء الهوية، وسرعة التفاعل والتعامل، وغياب المركزية والرقابة السلطوية على المعاملات، وهو ما يعني أنّ تطور الإنترنت المظلم وتوسّعه، ينبئ بتطور التعامل بعملة البتكوين.

المحور الرابع

مستقبل تمويل الجماعات المتطرفة في ضوء البتكوين

تمثّل قضية تجفيف منابع تمويل الإرهاب أحد أهم القضايا المطروحة على الأجندة الدولية، والشغل الشاغل لغالبية الدول العربية والغربية والإفريقية، خاصة بعد الأحداث الإرهابية التي ضربت فرنسا ولبنان الكاميرون ومالي وتونس، وما حدث في سوريا والعراق من تمدّد وسيطرة للتنظيمات المتطرفة والإرهابية، وفي هذا السياق؛ يمثّل تمويل تنظيم داعش القضية الأبرز في هذا السياق، لما يمتلكه التنظيم من موارد ضخمة، وإمكانات غير مسبوقة للجماعات والتنظيمات المتطرفة.

ويمتلك تنظيم داعش موارد مالية كبيرة، تقدرها الحكومة الألمانية بحوالي ملياري دولار أميركي، تنبع من مصادر مختلفة، تشمل تهريب النفط، والقطع الأثرية، والأموال المنهوبة من المصارف، ومصادرة أموال الناس، إلى جانب المداخل الناتجة عن عمليات الابتزاز والفدية والأتاوات المفروضة على المواطنين، وتنتهي بجمع الضرائب في المناطق التي يحتلها التنظيم[٦٢].

أولاً: جهود تجفيف منابع الإرهاب:

في هذا السياق؛ اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢٥٣ بالإجماع، حول مكافحة تمويل الإرهاب، والقرار الذي تقدّمت به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، يدعو إلى تجميد الأصول المالية، والموارد الاقتصادية التي تعود إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة، ومن يرتبط بهما من أفرادٍ، وجماعاتٍ، ومؤسساتٍ، وكياناتٍ، كما يدعو الدول إلى تجريم المعاملات المالية المتصلة بالإرهاب، بما في ذلك جميع المعاملات مع الإرهابيين، الأفراد والجماعات الإرهابية، وليس فقط تلك المعاملات مرتبطة

61 - زياد إبراهيم، الإنترنت الخفي.. ما لا يظهر لك على جوجل، 25 مايو 2015، موقع لايف، مصدر سابق.

62- بعد تتالي الاعتداءات وتغلغل «اقتصاد الإرهاب» تكاتف دولي لتجفيف مصادر تمويل «داعش»، مجلة المستقبل، 22 نوفمبر 2015، ع 5560، ص 11.

بأعمال إرهابية، من أجل تعطيل أفضل لأنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ووقف تهريب النفط والاتجار بالبشر والآثار[٦٣].

كما أصدر مجلس الأمن، في شباط (فبراير) الماضي، قراراً يفرض عقوبات على الأشخاص، أو الشركات، التي تمول تنظيم داعش، من خلال شراء النفط منه، أو شراء آثار مسروقة من سوريا والعراق.

ومن جانبها، أطلقت المفوضية الأوروبية، «خطة عملها» لمكافحة تمويل الإرهاب، وقال نائب رئيس المفوضية اللاتفي، فلاديس دومبروفسكيس، بعدما تبنّى أعضاء المفوضية الـ ٢٨ الخطة، خلال اجتماعهم في ستراسبورغ بشرق فرنسا: «بفضل الخطة سنضع حداً سريعاً لتمويل الإرهاب، مع اقتراح تشريعات في الأشهر المقبلة»، وتتضمن خطة العمل جانبين: الأول: يتناول عمليات تحويل الأموال، للحؤول دون وصولها إلى الإرهابيين. والثاني: يهدف إلى تجفيف منابع التمويل. وبالنسبة إلى الجانب الأول؛ تركّز المفوضية على البطاقات المدفوعة سلفاً، والعملة الافتراضية. والخطة التي لا تزال تتطلب موافقة البرلمان والمجلس الأوروبيين، مستلهمة، إلى حدٍّ بعيدٍ، من اقتراحات فرنسا، وتعد البطاقات المدفوعة سلفاً، التي تبين أنّها استخدمت في تدبير اعتداءات باريس، لتأمين تكلفة سيارات وشقق المهاجمين، بديلاً عن بطاقات الدفع العادية، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية. والبطاقات التي تحمل أختام شركات «فيزا» أو «ماستركارد»، المزودة برقم سري، تتيح لمستخدميها أن يسحبوا الأموال نقداً من أجهزة الصراف الآلي، أو الشراء من المتاجر، أو عبر المواقع الإلكترونية، على غرار البطاقات الائتمانية العادية الصادرة من المصارف، وهي موزعة أساساً في المصارف، وموجهة، بشكلٍ خاصٍّ، إلى الأهالي الباحثين عن وسيلة دفع، آمنةٍ ومحدودة المبلغ، لأولادهم.

أمّا بخصوص العملة الافتراضية، مثل بيتكوين، فتسعى المفوضية إلى تنظيمها بشكلٍ أفضلٍ، علماً بأنّها تتيح القيام بصفقات خارج حدود الدول، وخارجة عن أي مراقبة للسلطات المالية، أو أجهزة الاستخبارات، عبر الحفاظ على سرية هوية مختلف الأطراف؛ حيث تنصّ خطة العمل على تشديد المراقبة على استخدام العملة الافتراضية «بيتكوين»، بشكل يحقّق الكشف عن هوية مستخدميها[٦٤].

وفي هذا الإطار، عقد وزراء الداخلية والعدل، في دول الاتحاد الأوروبي، اجتماعاً في بروكسل، قرّروا خلاله تشديد القيود على البطاقات المدفوعة مقدماً، وتحويلات الأموال والـ «بيتكوين»، كما اتفقوا على زيادة إجراءات التحقّق من وسائل الدفع، التي يجري استخدامها دون الكشف عن هوية منفذيها، والتي

63- مجلس الأمن يعتمد قراراً بالإجماع حول مكافحة تمويل الإرهاب، مركز أنباء الأمم المتحدة، 17 ديسمبر 2015، متاح على الرابط: http://gl.goo/OpljC7

64- الاتحاد الأوروبي يطلق خطة لمكافحة تمويل الإرهاب، الإخبارية، 3 فبراير 2016، متاح على الرابط: http://gl.goo/CWbVtB

من المحتمل أن تلجأ إليها المنظمات الإرهابية لتمويل هجماتها، وحضّ الوزراء المفوضية الأوروبية على «زيادة القيود على وسائل الدفع غير المصرفية، مثل: المدفوعات الإلكترونية، والمدفوعات مجهولة المصدر، والحوالات المالية، وشركات نقل الأموال والعملات الافتراضية، وتحويلات الذهب والمعادن النفيسة، والبطاقات المدفوعة مقدماً، بسبب المخاطر التي تشكلها تلك الوسائل»، وقال مسؤول في المفوضية: «من بين القطاعات التي تخضع للتقويم، سيكون استخدام العملات الافتراضية محلّ اهتمامٍ خاصٍّ»[٦٥].

ويمكن القول: إنّ «جهود مكافحة تمويل الإرهاب، وتجفيف منابعه المالية، تشكّل خطوةً مهمّةً لمحاربة الجماعات والتنظيمات الإرهابية، إلّا أنّ جهود تقييد التعامل بالعملة الافتراضية البتكوين، وفرض رقابة عليها، وعلى تداولها، قد لا تؤتي ثمارها؛ فالعملة الافتراضية تجذب المزيد من المتعاملين بها، كما أنّها تحمل الكثير من الميزات التي تجذب الباحثين عن الخصوصية والسرية وإخفاء الهوية، وهي عناصر تجمع الجماعات والتيارات المتطرفة، كما تجمع عصابات المافيا والاتجار بالمخدرات والبشر، ويزيد من صعوبة الأمر تداول العملات الافتراضية «البتكوين» في ساحة «الإنترنت المظلم»، التي تعدّ الساحة الأكثر أمناً للأعمال غير المشروعة؛ إذ تجعل من محاولة فرض قيود على العملة الافتراضية، أو تتبع مسارها، أمراً غاية في الصعوبة».

وفي هذا السياق؛ تجدر الإشارة إلى أهمية تدريب السلطات المحلية والمنظمات الأممية لكوادر من الخبراء، يمتلكون القدرة على معالجة معوقات تتبع معاملات العملات الافتراضية، وذلك بطريقة مماثلة لدور المحاسبين القانونيين، في الفصل بين الحق والباطل، فيما يتعلق بالنظم المالية للشركات، إضافةً إلى اتخاذ عدد من التدابير الاستباقية والإجراءات الاحترازية، للحدّ من التبعات السلبية لاستخدام العملات الافتراضية، خاصة البتكوين، ومنع توظيف الجماعات والمنظمات الإرهابية للمميزات النسبية التي تقدّمها هذه العملات، **ومن بيت تلك الإجراءات:**

- تحديث توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATA)، وتوصيات مجموعة العمل المالي (المعترف بها عالمياً كمعيار دولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML CFT).

- تشجيع إنشاء المنظمات ذاتية التنظيم (دولية ومحلية) لتتولى مهمة الإشراف على معاملات العملات الافتراضية، وتحقيق التوازن بين الفرص التجارية لها، واستخدامها غير المشروع من قبل المجرمين والإرهابيين.

- تشجيع زيادة مستوى التعاون، وتبادل المهارات والمعلومات بين الوكالات والمنظمات المسؤولة عن

65- بعد تتالي الاعتداءات وتغلغل «اقتصاد الإرهاب» تكاتف دولي لتجفيف مصادر تمويل «داعش»، مجلة المستقبل، مصدر سابق.

مكافحة أنشطة غسل الأموال، وأيضاً بين المسؤولين عن مكافحة تمويل الإرهاب، وذلك بهدف زيادة فعالية استخدام الموارد التحليلية النادرة، وإمكانية الترخيص المشترك لبرامج وأنظمة وقواعد البيانات، ففي بعض الحالات، قد تكون اتفاقات تقاسم البيانات مناسبة للغاية، خاصة أنّ معظم عمليات تمويل التنظيمات الإرهابية تنطوي على غسل الأموال.

- تتطلب مكافحة تمويل الإرهاب فهم مجموعة واسعة من القوانين، التي قد تكون متاحة لملاحقة الجناة، ففي بعض الأحيان، تكون عملية إثبات الجرائم الاقتصادية، مثل: غسل الأموال، أو تشغيل جهاز غير مرخَّص لإرسال الأموال، بموجب القوانين القائمة، أسهل بكثير من إثبات أن الأموال يتم استخدامها في الإرهاب بشكلٍ مباشرٍ.

- ضرورة اليقظة والمتابعة المستمرة لتطور العملات الافتراضية؛ حيث يجب الأخذ في الاعتبار أنّ مجرمي غسل الأموال، أو تجارة المخدرات، أو القرصنة الإلكترونية، أو التنظيمات الإرهابية، يحرصون ويتابعون عن كثب كلّ التطورات التي تلحق بالعملات الافتراضية، بالتالي، يكتسبون مهارات تشغيلية وتقنية، من شأنها تعطيل جهود مكافحة تمويل التنظيمات الإرهابية(٦٦).

- يقع على عاتق الشركات التقنية العملاقة، دورٌ كبيرٌ في ابتكار برامج وتقنيات حديثة، تسمح برصد ومتابعة التعاملات المشبوهة للعملات الافتراضية، وتحديد هوية الأطراف المستخدمة لهذا الإطار، إضافة إلى تطوير وتحديث أدوات جديدة لمراقبة «الإنترنت المظلم»، والتعرف إلى المواد المنشورة به، والتعرف على مستخدميه، والمواقع المنتشرة به، خاصةً أنّ عملية السيطرة عليه، والتعرف إلى مستخدميه، تعدّ مسألة صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة.

فرغم تمكّن «مكتب التحقيقات الفيدرالية» من إلقاء القبض على «روس وليام أولبريشت»، مدير موقع (Silk Road)، الذي يبيع كلّ ما هو غير قانوني، كما قام بإغلاق ذلك الموقع، بيد أنّه قد عاد للظهور من جديد تحت اسم (Silk Road 2.0)، بضمانات أعلى للسرية من الموقع الذي تم إغلاقه، إضافة إلى ظهور العديد من المواقع الشبيهة، ولعلّ من أشهرها الموقع الروسي (RAMP)؛ الذي يمتلك ما يزيد عن ١٤ ألفٍ مشتركٍ، ولم يقتصر الأمر على هذا الحدّ؛ إذ استطاع الموقع الجديد (Silk Road 2.0)، أن يقدّم ما يقدر بحوالي ١٣,٦٤٨ نوعًا من المخدرات تقريباً، محققاً تقدماً على الموقع الأصلي، الذي كان يقدم ١٣,٠٠٠ نوع، الذي تم إغلاقه من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالية، وذلك بحسب تقدير «منظمة اتحاد المواطنين

66- نسرين فوزي اللواتي، العملات الافتراضية .. الجيل القادم من أساليب تمويل الإرهاب!، مجلة العصر، (2/ 10/ 2015)، متاح على الرابط الآتي: http://gl.goo/Usnz1E

الإلكترونية الأمريكية»، عام ٢٠١٤[٦٧].

– ضرورة أن تكون مكافحة التطرف والإرهاب، ومن ثم تجفيف منابعه، عبر إستراتيجية دولية وأممية، يشارك فيها الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين، ولضمان الاستخدام المشروع للنقود الافتراضية المختلفة كالبتكوين وغيرها، ومنع الجماعات المتطرفة والتكفيرية من توظيفها لخدمة أهدافها الخاصة، وتمويل عملياتها الإرهابية التي باتت تصل إلى أعماق الدول.

الخلاصة:

صفوة القول: إنّ العملة الافتراضية الجديدة «البتكوين»، كأحد مخرجات الحداثة وثورة المعلومات، وأحد صور الثورة على سيطرة النظم والحكومات على التعاملات اليومية للأفراد والهيئات، تمثّل فرصاً إيجابية، نحو تداولٍ، حرٍّ وسريعٍ، وآمنٍ للنقود وللقيمة، إلّا أنّها، وفي الوقت ذاته، تمثّل تحدياً ملحاً إذا ما قررت الجماعات والتنظيمات المتطرفة، توظيفها بشكلٍ كبيرٍ، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة إيجاد عددٍ من الضوابط والمحددات الملائمة التي تحافظ على المميزات النسبية، التي تحملها العملات الافتراضية، وتحقق، في الوقت ذاته، قدراً من الأمن والسلامة، وتحديد هويات المتعاملين والمتداولين لتلك العملة.

فحتى الآن، لا يوجد مؤشرٌ قويٌّ يؤكّد توجه التنظيمات المتطرفة للعملات الافتراضية، بشكلٍ عامٍّ، وإن كان الاستخدام بشكلٍ جزئيٍّ وحذرٍ، وهو ما يؤشّر إلى ضرورة قطع الطريق على تلك التنظيمات، من خلال مزيدٍ من الإجراءات التي تحرم جماعات العنف والتطرف من السرية والأمان، خلال تداول تلك العملات، وتحافظ على المميزات النسبية والطفرة الهائلة لهذه العملات في سوق النقد والتعامل الإلكتروني.

أما التنبّؤ بمستقبل ظاهرة العملات الافتراضية، فليس بالأمر الهين؛ حيث لا يمكن تحديد مستقبل هذه الظاهرة بشكل دقيق، لما تمثله من نقلةٍ نوعيةٍ في مفهوم النقود، والتبادل، والمعاملات التجارية والمالية المختلفة، كما أنّ التطورات التكنولوجية الهائلة، ومخرجات الحداثة، تطرح المزيد من الأدوات والوسائل، التي تحدث اضطرابات وتذبذباً مستمراً، فيما يتعلّق بهذه العملات الافتراضية، وهو ما يدفع البعض إلى الاعتقاد بأنّ العملات الافتراضية، خاصةً البتكوين، ما هي إلّا فقاعة، وستختفي في سنوات قليلة.

وقد عدّ البعض الوهم المشرق لمستقبل البتكوين، لن يتعدى هامش النقود المركزية، خاصة الدولار؛ لأنّه سيكون من الغباء الاعتراف به كنقود سيادية، ويعزز هذا الشعور الانتكاسات الكبرى التي تعرضت لها

67- منى مصطفى: الشبكة المظلمة: التطبيقات الخفية للإنترنت، (18/ 4/ 2015)، متاح على الرابط: http://gl.goo//:FF9EP8

العملة الافتراضية، في السنتين الماضيتين؛ ففي شباط (فبراير) عام ٢٠١٤، أعلن موقع «طريق الحرير ٢» لتبادل العملة الافتراضية «بيتكوين»، عن تعرّضه لعملية قرصنة، أدّت إلى ضياع كلّ أرصدة العملاء؛ حيث سيطر القراصنة على أكواد الحاسب، التي مكنتهم من سحب ما يوازي ٢,٧ مليون دولار من العملة الافتراضية، وأتت عملية القرصنة بعد هجومين آخرين، على موقعين لتجارة البتكوين، هما: «بيتستامب»، و«متغوكس MtGox»، كما عدّت العديد من التقارير، أنّ عملة البتكوين كانت أسوأ العملات أداءً عام ٢٠١٤؛ حيث فقدت نصف قيمتها في مواجهة الدولار.

يخضع مستقبل الظاهرة ومدى توظيف الجماعات المتطرفة والإرهابية لها إلى عدة محددات، أهمها:

- **تقنيات الجماعات والتنظيمات المتطرفة:**

أحد أهم محددات مستقبل التوظيف المتطرف للعملات الافتراضية؛ هو مدى التقدم التقني والتكنولوجي، الذي تحرزه التيارات والتنظيمات المتطرفة، ومدى قدرتها على توظيف مخرجات الحداثة، وثورة المعلومات في ترسيخ قدراتها المالية والتمويلية، والاستفادة من الإمكانات التشفيرية المتقدمة للعملات الافتراضية، والأدوات المساعدة في ذلك؛ كالإنترنت المظلم، والمتصفحات الخاصة به.

- **تجفيف المنابع المالية التقليدية للجماعات المتطرفة:**

لا يوجد، حتى الآن، مؤشر قوي على تحويل الجماعات والتنظيمات المتطرفة لمصادر تمويلها إلى العملات الافتراضية، وذلك للتشكّك الكبير في قدرة تلك العملات على الحفاظ على قيمتها وقدرتها الشرائية من جانب، ولتوافر موارد تقليدية أخرى، أكثر سهولة ويسر من العملات الافتراضية، من جانب آخر؛ ففي حالة تنظيم داعش، يعتمد التنظيم بشكلٍ كبيرٍ، في توفير موارد مالية على ريع النفط العراقي والسوري في السوق السوداء، إضافة إلى فرض الضرائب على سكان المناطق الواقعة تحت سيطرته، وفرض الجزية على غير المسلمين، وهي موارد تدرّ كثيراً من الأموال على التنظيمات المتطرفة، وتغنيه عن مشقة المخاطرة، بالاعتماد، بشكلٍ كلّي، على العملات الافتراضية، والمجازفة بالموارد المالية عبر عدد من البرامج والتقنيات الحديثة، التي تتعرض كثيراً للسرقة والقرصنة الإلكترونية.

- **قدرة النظم والمنظمات على إخضاع العملات الافتراضية للرقابة والمتابعة:**

من المحددات المهمّة، في هذا السياق، التي تحدّد مستقبل التوظيف السلبي للعملة الافتراضية في تمويل الجماعات الإرهابية: هو مدى قدرة النظم والسلطات المحلية والهيئات، والمنظمات الأممية والرقابية، على إخضاع تلك العملة للرقابة والمتابعة، وتشديد الإجراءات الأمنية الخاصة بكشف هوية المستخدمين، وطبيعة التعاملات المالية والتبادلية، التي تجري باستخدامها، فمن المعروف أنّ السرية والتشفير، وعدم كشف الهوية، وسرعة نقل الأموال، هي الخصائص الأهم التي تدفع الكثيرين لاستخدام تلك العملات الافتراضية في الفضاء الإلكتروني، ودون تلك الخصائص، تفقد العملات بريقها وخصائصها المميزة، بالتالي؛ تتراجع فرص توظيف الجماعات والتنظيمات المتطرفة لهذه العملات.

صحيفة حفريّات تصدر عن مركز دال
للأبحاث والإنتاج الإعلامي
35 شارع إسراء المهندسين ـ ميدان لبنان
الجيزة ـ جمهوريّة مصر العربيّة
www.hafryat.com

All rights reserved © 2017
www.hafryat.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
www.hafryat.com